



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة :

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولإلتئمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لإلتئمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.

- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

المركز الرئيسي

ص ب 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف 4844500 - فاكس 4841240، 4815741، 4815742
تلكس 46312، Kafeel KT 22562
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw
الموقع الشبكي www.iaigc.org

أجهزة المؤسسة

مجلس المؤسسة :

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتتعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسات العامة والنظم واللوائح واتخاذ القرارات، وذلك فيما يتعلق بالضمان والمسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء لجنة الاشراف وتعيين المدير العام ونائب المدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

لجنة الإشراف :

تتألف من ستة خبراء يختار مجلس المؤسسة خمسة منهم من جنسيات مختلفة من بين مواطني الأقطار المتعاقدة بناء على ترشيح أعضاء المؤسسة، والسادس يعينه المجلس بناء على ترشيح الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وتتولى اللجنة الإشراف على نشاط المؤسسة وتقديم ما تراه من مشورة للإدارة العامة وللمجلس المؤسسة. وتتكون اللجنة حالياً على النحو الآتي :

رئيساً	سعادة الأستاذ فهد راشد الإبراهيم
عضواً	سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي
عضواً	سعادة الأستاذ عبد الفتاح بن منصور
عضواً	سعادة الأستاذ ناصر محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ مرتضى بن محمد فاضل
عضواً	سعادة الأستاذ برهان الدجاني

المدير العام

السيد / مأمون إبراهيم حسن

نائب المدير العام

السيد / جمعة سعيد جمعة

السيد رئيس مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
في دور انعقاده السابع والعشرين

تحية طيبة وبعد،

فإنه يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير الإدارة
العامة للمؤسسة عن عام 1999 وذلك بالتطبيق
لأحكام المادة (12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مأمون إبراهيم حسن
المدير العام

فاس، أبريل 2000



6	الفصل الأول: المقدمة:
6	1.1 الأداء الاقتصادي العالمي
11	2.1 موجز نشاط المؤسسة
13	الفصل الثاني: عمليات الضمان:
13	1.2 عقود الضمان
16	2.2 التعويض والاسترداد
16	3.2 إعادة التأمين
16	4.2 تسويق خدمات الضمان
17	5.2 العلاقة مع هيئات الضمان
	الجداول: جدول رقم (1): قيمة العقود المبرمة خلال عام 1999 موزعة
18	حسب الأقطار المضيئة/ المستوردة وحسب أنواع العقود
19	جدول رقم (2) : التوزيع القطري لعقود ضمان ائتمان الصادات المبرمة خلال عام 1999
	جدول رقم (3) : قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 1999/12/31
20	حسب الأقطار المضيئة/ المستوردة وحسب أنواع العقود
21	جدول رقم (4): عقود ضمان ائتمان الصادات المبرمة خلال عام 1999
24	الرسومات البيانية

26	الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة:
26	1.3 المطبوعات والمؤتمرات
29	2.3 ترويج الاستثمار
30	3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية
30	4.3 أعمال الحاسوب
31	5.3 المكتبة
31	6.3 التدريب والتأهيل
32	7.3 النشاط الإعلامي
33	الفصل الرابع: التقرير المالي:
35	تقرير مراقب الحسابات
36	الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 1998, 1999
38	بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999
39	بيان التغيرات في حقوق المساهمين (المعدل) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999
40	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999
41	إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 1999

الفصل الأول

المقدمة

1.1 الأداء الاقتصادي العالمي:

شهد الاقتصاد العالمي تحسنا ملحوظا خلال عام 1999 مسجلا معدل نمو قدر بحوالي 3.0٪ مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.5٪ عام 1998، ويعزى ذلك إلى تراجع المخاوف من الكساد بسبب تحسن الأداء الاقتصادي والمالي في دول الأزمة الآسيوية، وتحسن أسعار النفط وتوقف التدهور في أسعار السلع الأخرى رغم استمرار القلق من احتمال عدم الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن الآثار التي كانت متوقعة لمشكلة "الألفية". وبانتهاء عقد التسعينات سجل الاقتصاد العالمي معدل نمو سنوي قدر بحوالي 3٪ مقارنة مع 3.5٪ في الثمانينات و4.5٪ في السبعينات. وتميزت التسعينات بالتسارع في التطورات التكنولوجية وتقنيات الاتصالات التي عززت من خطى العولمة ووضعت مجموعة جديدة من التحديات أمام أصحاب القرار مع تشابك وتشعب الروابط الاقتصادية بين الدول، كما برزت تصورات جديدة لآليات التنبؤ بالأزمات المالية وسبل رصدها وإدارتها. ومن أهم الظواهر التي ميزت العقد انحسار التضخم بشكل ملحوظ واستقرار الأسعار وتسارع تكامل الأسواق المالية التي صاحبت حركة التحرير الاقتصادي وتركز مقومات اقتصادات السوق وتزايد التوجه نحو أسعار صرف مرنة، ولكن لم يصاحب ذلك استقرار اقتصادي كلي حيث حدث تقلب حاد في أسعار صرف بعض العملات الرئيسية، وخاصة سعر صرف الدولار مقابل الين، كما ارتفعت أسعار الأصول في أسواق العقار والأسهم مع تأرجح أداء القطاع المصرفي.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ ارتفاع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة خلال العام إلى 2.8٪ مقارنة مع معدل النمو لعام 1998 الذي بلغ 2.2٪. وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على معدل نموها المرتفع للعام الثالث على التوالي حول 3.7٪ مقارنة مع 3.9٪ عام 1998، وتأثرت كندا إيجابيا بذلك فشهدت معدل نمو بلغ 3.6٪ عام 1999 مقارنة مع 3.1٪ عام 1998. ومن جهة أخرى شهد النمو في عدد من الدول المتقدمة تراجعا طفيفا خلال العام إلا أن اليابان استطاعت تحقيق معدل نمو بلغ 1.0٪ عام 1999 بعد أن شهدت تراجعا حادا في معدل النمو عام 1998 بنسبة (-2.8٪) مع نجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي وخلق مؤسسات جديدة ساهمت في إصلاح القطاع المصرفي وحل مشكلة الديون المدومة، مع

استمرار تأثير قوة الين على أداء الصادرات اليابانية. وضمن هذه المجموعة شهدت دول "منطقة اليورو" معدل نمو بلغ 2.1٪ خلال عام 1999 مقارنة بمعدل نمو قدره 2.8٪ عام 1998 مع تراجع سعر صرف الـ "يورو" مقابل الدولار.

ومن جهة أخرى ارتفع معدل النمو لمجموعة الدول النامية من 3.2٪ عام 1998 إلى 3.5٪ عام 1999. ومن بين هذه المجموعة شهدت الدول النامية في آسيا ارتفاعا في معدلات النمو من 3.7٪ عام 1998 إلى 5.3٪ عام 1999 بسبب تحسن معدلات نمو دول الأزمة الآسيوية وتبنيها لبرامج الإصلاح الهيكلي. من جهة أخرى استمر معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي بالتراجع من 2.2٪ عام 1998 إلى 0.1٪ عام 1999 بتأثير تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية، وكذلك الدول النامية في أفريقيا (من 3.4٪ إلى 3.1٪ للفترة ذاتها). أما مجموعة الدول المتحوّلة (روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطى وعبر القوقاز) فقد شهدت تحسنا نسبيا إذ بلغ معدل النمو فيها 0.8٪ مرتفعا من (-0.2٪) للفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بالتضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك فقد شهدت مجموعة الدول المتقدمة استمرار انحسار الضغوط التضخمية حيث سجل المؤشر معدل نمو قدره 1.4٪ عام 1999 مقارنة مع 1.5٪ عام 1998. كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية من 10.3٪ إلى 6.7٪ للفترة ذاتها. ولكن مجموعة الدول المتحوّلة سجلت ارتفاعا في معدل التضخم من 20.9٪ عام 1998 إلى 39.3٪ عام 1999، مما يعني أن مشكلة التضخم مازالت تستوجب المعالجة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

من ناحية أخرى استمر النمو في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات حول معدل معتدل بلغ 3.7٪ عام 1999 وهو معدل مساو تقريبا لمعدل النمو عام 1998 البالغ 3.6٪، وارتفعت قيمة تجارة السلع والخدمات من 6,686 مليار دولار عام 1998 إلى 6,844 مليار دولار عام 1999. وقد شهدت التجارة الخارجية تفاوتاً في أداء المجموعات الاقتصادية المختلفة. فمن جهة الواردات ارتفع معدل نموها في مجموعة الدول المتقدمة من 4.8٪ عام 1998 إلى 5.9٪ عام 1999، بينما انخفض معدل نمو الصادرات من 3.2٪ إلى 3٪ خلال الفترة ذاتها. أما مجموعتا الدول النامية والدول المتحوّلة فقد نمت واردات الدول النامية بنسبة 1.1٪ خلال العام مرتفعة من معدل نمو سلبي بلغ (-1.3٪) عام 1998، وتراجع معدل نمو الواردات في الدول المتحوّلة من 2.9٪ عام 1998 إلى (-2.7٪) عام 1999. وبالمقابل تراجع معدل نمو الصادرات في المجموعتين من 4.9٪ إلى 2.4٪، ومن 5.9٪ إلى 2.7٪ على التوالي خلال الفترة ذاتها.

وفيما يتعلق بأسعار المواد الأولية فقد شهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا بنسبة 27.7٪ عام 1999 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته (31.2٪) عام 1998، مع اتفاق دول الأوبك على تخفيض الإنتاج مع تزايد الطلب

لمقابلة احتياطات التخزين ومقتضيات الشتاء القاسي. ومن ناحية وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد تحول الفائض الذي سجلته مجموعة الدول المتقدمة (حوالي 37,3 مليار دولار عام 1998) إلى عجز بلغ (77,3) مليار دولار عام 1999 بتأثير تفاقم عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (220,6) مليار دولار إلى (316,1) مليار دولار للفترة ذاتها. وبالمقابل انخفض العجز الذي سجله الحساب الجاري في الدول النامية من (77,3) مليار دولار إلى (55,6) مليار دولار، كما تحسن العجز جزئيا في الحساب الجاري للدول المتحولة من (25,1) مليار دولار إلى (16,1) مليار دولار للفترة ذاتها.

وقد ارتفعت الديون الخارجية للدول النامية من 1965 مليار دولار عام 1998 إلى حوالي 1969 مليار دولار عام 1999، وبنسبة 37٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فيما ارتفعت ديون الدول المتحولة من 53 مليار دولار عام 1998 إلى 59 مليار دولار عام 1999، وبلغت نفقات خدمة الدين الخارجي عام 1999 ما نسبته 27.0 ٪ و 20.0 ٪ من إجمالي الصادرات للمجموعتين على التوالي.

التطورات الدولية للاستثمار:

اتسمت حركة الاستثمار الدولي لعام 1999 بتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للدول النامية التي شعرت بحكوماتها بمسؤولية تعزيز جهودها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بإعطاء الأولوية للاهتمام بمجمل عناصر المناخ القادر على جذب التدفقات الاستثمارية والنهوض بقدرتها التكنولوجية ومراعاة تبني الإجراءات التي من شأنها تجاوز أسباب الفساد وإرساء أسس الشفافية والارتقاء بإنتاجية العمالة الوطنية وتحسين مستويات التدريب والتعليم والتعامل الواعي مع الشركات عابرة الجنسيات مع توسع أنشطتها الإنتاجية الاستثمارية ومراعاة هذه الشركات للأهداف التنموية للدولة المضيفة والمعايير الدولية المعلنة فيما يخص حقوق الإنسان وحقوق العمال وقضايا البيئة.

وتقدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال العام بحوالي 827 مليار دولار مرتفعة بحوالي 25٪ عن حجمها عام 1998 الذي بلغ حوالي 660 مليار دولارا والتي زادت هي الأخرى بنسبة 42٪ عن حجم التدفقات الاستثمارية عام 1997 البالغ 464 مليار دولار، ومازالت عمليات الاندماج والتملك تقود هذه الزيادة. ويشير تحليل البيانات التقديرية الأولية لعام 1999 أن معظم التدفقات الواردة مازالت متمركزة في مجموعة الدول المتقدمة التي تقدر حصتها من هذه التدفقات خلال العام حوالي 74٪ (609 مليار دولار) بينما انخفضت حصة الدول النامية إلى 24٪ (198 مليار دولار) وحصة الدول المتحولة إلى 2٪ (20 مليار دولار). ويقدر أن تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية قد ارتفعت إلى 6,2 مليار دولار عام 1999، بلغت حصة المغرب منها نحو 2 مليار دولار، بما نسبته 30٪.

وتشير البيانات التفصيلية لعام 1998 أن التدفقات الواردة تركزت في مجموعة الدول المتقدمة التي بلغت حصتها حوالي 71٪ من الإجمالي بينما بلغت حصة الدول النامية 26٪ وحصة الدول المتحوّلة 3٪. وارتفع حجم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود إلى 411 مليار دولار عام 1998 من 236 مليار دولار عام 1997 بنسبة نمو مرتفعة بلغت 74٪ وشكلت ما نسبته 64٪ و51٪ على التوالي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن ناحية أخرى قدرت حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1998 بحوالي 166 مليار دولار متراجعة عن حصتها لعام 1997 البالغة 173 مليار دولار، وبلغت التدفقات المتجهة إلى آسيا حوالي 85 مليار دولار (منها 77 مليار إلى دول جنوب وشرق و جنوب شرق آسيا) كما بلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 72 مليار دولار وبذلك بلغت حصة الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية حوالي 95٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية. وحافظت الصين (45 مليار دولار) على المرتبة الأولى في مجموعتها (تليها سنغافورة بنحو 7 مليار دولار) بينما احتلت البرازيل (29 مليار دولار) المرتبة الأولى في مجموعتها (تليها المكسيك بنحو 10 مليار دولار) وشكلتا معا ما يزيد عن 45٪ من إجمالي التدفقات للدول النامية.

وتلقت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية) حوالي 5.3 مليار دولار بما نسبته 3٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية وتركزت في نيجيريا (1.5 مليار دولار) وأنجولا (396 مليون دولار) والجابون (300 مليون دولار). وقدرت التدفقات لدول أوروبا الوسطى والشرقية بما فيها روسيا بنحو 18,8 مليار دولار عام 1998 مقارنة مع 19,5 مليار دولار عام 1997 متمركزة في بولندا (5,1 مليار دولار) وجمهورية التشيك (2,5 مليار دولار) وروسيا (2,2 مليار دولار).

أما بخصوص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية فقد انخفضت عام 1998 إلى حوالي 5,95 مليار دولار مقارنة مع حوالي 6,35 مليار دولار عام 1997 وشكلت ما نسبته 4٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وباستعراض البيانات التفصيلية لعام 1998 يبدو تركيز هذه التدفقات في المملكة العربية السعودية (2,4 مليار دولار) وجمهورية مصر العربية (1,08 مليار دولار) وتونس (650 مليون دولار) والجمهورية الجزائرية (500 مليون دولار) والمملكة المغربية (258 مليون دولار) والجمهورية اللبنانية (230 مليون دولار) والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (150 مليون دولار).

أهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية:

بلغ متوسط النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية، التي توافرت عنها بيانات، حوالي 3.5٪ مقابل 2.5٪ عام 1998. وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في الإمارات (10٪) وتونس (6.2٪) وكل من

مصر والسودان (6%) واليمن (5%). ويعزى هذا التحسن إلى عودة أسعار النفط إلى الارتفاع ومواصلة التطبيق الفعال لبرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وبرامج الاستخصاص وتزايد التحول نحو تبني إجراءات تحرير التجارة وتحسن الإطار التشريعي والمؤسسي وتعزيز الاستخدام المكثف لتقنيات ترويج الاستثمار لجذب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الصعيد السياسي شهد العام تطورات إيجابية دعمت الاستقرار في المنطقة شملت الانتقال الطبيعي للسلطة في عدد من الدول العربية وتعزيز الممارسات الديمقراطية والتعامل بجدية ورشاد مع قضايا الحدود وتحسين العلاقات مع دول الجوار واستقطاب مؤازرة دولية مقدره للقضايا العربية في المحافل الدولية.

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضا في خمس دول عربية تمكنت اليمن من بينها من تحويل عجز نسبته 7.3% عام 1998 إلى فائض نسبته 4.7% عام 1999 وحافظت موريتانيا على تحقيق فائض في هذا المجال (2.1% عام 1998 مقابل 2.2% عام 1999). وشهدت ست دول عربية ارتفاعا في عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

شهد العام تطورا إيجابيا في مجال تقليص نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي، في معظم الدول العربية. فقد انخفضت نسبة العجز في قطر من 17.3% عام 1998 إلى 4.5% عام 1999، والبحرين (من 17% إلى 7%) والسعودية (من 10% إلى 2.8%). وتمكنت ليبيا من تحويل عجز نسبته 8% عام 1998 إلى فائض نسبته 2.8% عام 1999 وكذلك اليمن (من عجز نسبته 4.4% عام 1998 إلى فائض نسبته 6% عام 1999) والجزائر (من عجز نسبته 2% إلى فائض نسبته 1.2%). وحافظت كل من الكويت والأردن وسوريا على تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغت نسبته 23% و 4.5% و 0.2% عام 1999 على التوالي مقارنة مع فائض نسبته 10% و 0.3% و 0.1% عام 1998 على التوالي، بينما ارتفعت نسبة العجز في موريتانيا والإمارات إلى 11.2% و 7% عام 1999 على التوالي مقارنة مع عجز نسبته 10.1% و 6.2% عام 1998 على التوالي.

تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم في الدول العربية، خلال عام 1999 لم يتجاوز 7% باستثناء ليبيا (18%) والسودان (14%)، مسجلا انخفاضا في 12 دولة عربية وارتفاعاً طفيفاً في أربع دول أخرى مقارنة مع عام 1998.

استمر التحسن في الإطار التشريعي والمؤسسي في الدول العربية، وشهد عام 1999 نشاطا ملحوظا في معظم الدول العربية في مجال تنقيح وتطوير واستكمال التشريعات المرتبطة بالاستثمار ومؤسساته وإنشاء مؤسسات ومجالس وهيئات عليا تعنى بالاستثمار.

وفي مجال تنمية الموارد البشرية بذلت معظم الدول العربية جهوداً مكثفة لترقية الموارد البشرية وتحسين الإنتاجية ومعايير الأداء خاصة في المجالات المتعلقة بالتقنيات المتقدمة وتطبيقات الحاسوب والبرمجيات. وقد شهد العام الشروع في إنشاء مناطق تكنولوجية متقدمة في مصر والإمارات والأردن.

في ظل احتدام المنافسة العالمية بين الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واصلت الدول العربية جهودها لتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بالاستثمار والاعتماد على تقنيات الترويج المتخصصة لإبراز صورة إيجابية عن الدولة من حيث الجاذبية الاستثمارية واستهداف الاستثمار في الفرص ذات الجدوى ودعم خدمات الاستثمار. وقد شملت الأنشطة الترويجية عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات على المستويات القطرية والإقليمية والدولية وندوات الترويج للاستثمار واستضافة وفود وإرسال بعثات وتعزيز المواقع الشبكية على شبكة الانترنت العالمية.

اتسم أداء أسواق المال العربية التسع (الأردن والبحرين وتونس والسعودية وسلطنة عمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب) التي يرصدها صندوق النقد العربي بالتفاوت خلال عام 1999. إذ شهدت أسواق السعودية ومصر وتونس ارتفاعاً في مؤشر السوق بنسبة 31.7% و6.9% و6.4% على التوالي بينما انخفض مؤشر السوق في أسواق لبنان والمغرب بنسبة 21.9% و8.2% على التوالي. وارتفع عدد الشركات المدرجة في الأسواق التسع من 1446 شركة عام 1998 إلى 1634 شركة عام 1999، حظيت مصر بما نسبته 63% من إجمالي الشركات المدرجة. وبلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق نحو 149,2 مليار دولار مقارنة مع 122,9 مليار دولار عام 1998، واستحوذت السعودية على نحو 40.9% من إجمالي قيمتها السوقية. أما أسواق المال العربية الست غير الأعضاء في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي فقد شهدت نشاطاً ملحوظاً عام 1999 وارتفع حجم التداول في أربع منها (السودان، فلسطين، قطر، العراق) بينما انخفض في الإمارات والبحرين. وقد بدأت السوق المالية في الجزائر نشاطها في أيلول (سبتمبر) 1999.

ووفقاً للمعلومات المتوفرة بلغت جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام حوالي 2,18 مليار دولار مقارنة مع 2,31 مليار دولار عام 1998. وقد تصدرت تونس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية (506 مليون دولار) تلتها لبنان (500 مليون دولار) ثم مصر (277 مليون دولار) وسوريا (224 مليون دولار) واستحوذت هذه الدول على ما نسبته 69% من إجمالي التدفقات البينية.

2.1 موجز نشاط المؤسسة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال عام 1999 (157,531,785) دولاراً أمريكياً (نحو 47,996,779 ديناراً كويتياً)، وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (230,401,145) دولاراً

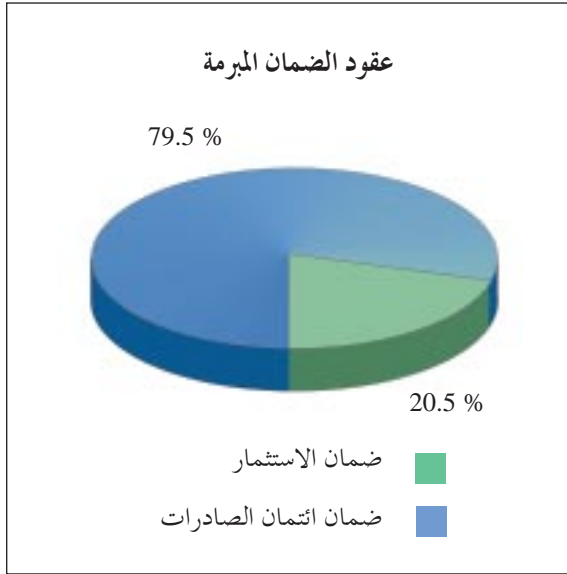
أمريكياً (نحو 70,198,622 ديناراً كويتياً) كما في 1999/12/31، وبلغت قيمة العمليات المنفذة (الالتزامات القائمة) في إطار العقود السارية (86,933,226) دولاراً أمريكياً (نحو 26,486,817 ديناراً كويتياً). وقد صرفت المؤسسة تعويضات بقيمة (1,470,549) دولاراً أمريكياً عن تحقق مخاطر غير تجارية في أحد الأقطار الأعضاء، فيما تمكنت المؤسسة خلال العام من استرداد ما قيمته (747,756) دولاراً أمريكياً كجزء من تعويضات سبق أداؤها عن تحقق مخاطر غير تجارية في أحد الأقطار الأعضاء.

وفي إطار الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في ثلاثة مجالات رئيسية تشمل بث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998 والبدء بإعداد تقرير عام 1999، وإصدار (6) أعداد من الخلاصات المركزة تناولت بشكل رئيسي التعريف بالمبادئ الرئيسية لاتفاقيات الاستثمار الدولية وإصدار (12) عدداً من النشرة الشهرية تم من خلالها رصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار على المستوى القطري والإقليمي والدولي كما تم عرض (50) فرصة استثمارية في الباب الخاص بذلك من النشرة. وقد أعدت المؤسسة (10) أوراق تعريفية ودراسات قدمت في ملتقيات ودورات تدريبية شاركت فيها المؤسسة. ونظمت المؤسسة ندوة إقليمية بالتعاون مع سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) حول «اتفاقيات الاستثمار الدولية وانعكاساتها على الدول العربية»، وشاركت في تنظيم مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب الثامن الذي عرضت فيه حوالي (400) فرصة استثمارية. وعقدت المؤسسة عدة اجتماعات خبراء لتدارس فرص الاستثمار الخاص في قطاع التعليم، وتأثير استقرار سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. واستمرت في توفير فرص تنمية الموارد البشرية في الدول العربية في مجالات اختصاصاتها. من ناحية أخرى واصلت المؤسسة خلال العام تركيز قواعد المعلومات وتوسيع مجالات البرمجة الحاسوبية في العمل اليومي كما شرعت في تأسيس الموقع الشبكي الخاص بها، واستمرت في تنفيذ برامج تنمية قدرات العاملين من خلال التدريب المكثف ورصد الأداء.

الفصل الثاني

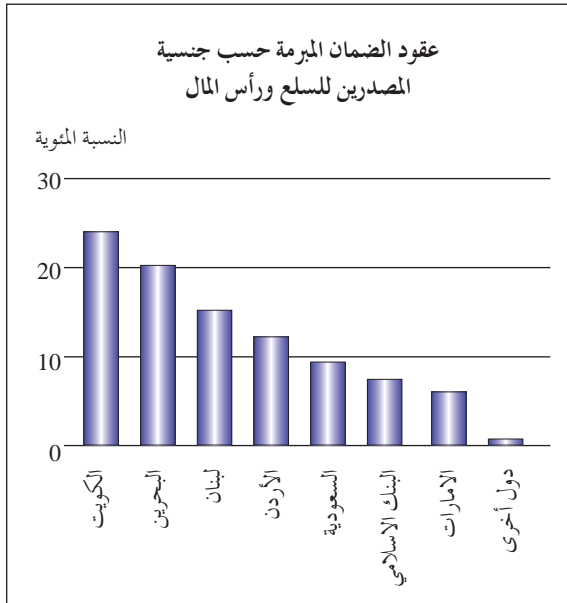
عمليات الضمان

1.2 عقود الضمان :



1.1.2 إجمالي العقود المرهنة :

تم خلال العام إبرام ثمانين عقد ضمان بلغت قيمتها الإجمالية (157,531,785) دولاراً أمريكياً (47,996,779 دك.)⁽¹⁾، منها ثلاثة عقود في إطار نظام ضمان الاستثمار بلغت قيمتها الإجمالية (32,285,151) دولاراً أمريكياً (9,836,640 دك) بنسبة 20.5٪، وسبعة وسبعون عقداً في إطار نظام ضمان ائتمان الصادرات بقيمة إجمالية بلغت (125,246,634) دولاراً أمريكياً (38,160,139 دك) بنسبة 79.5٪. (انظر الجدول رقم 1)

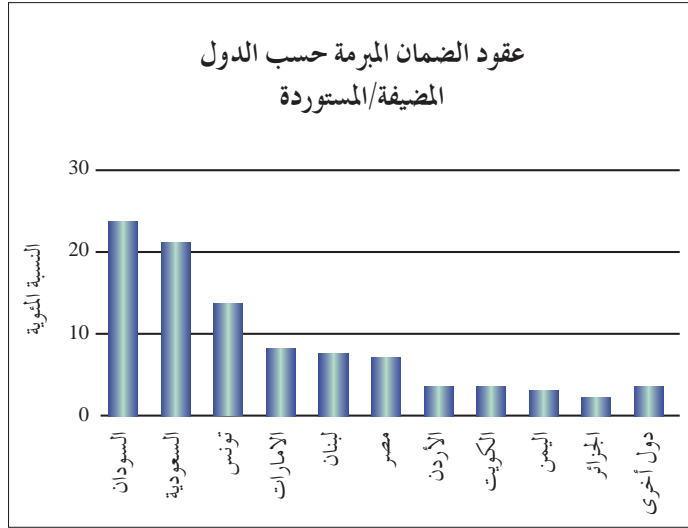


وبالمقارنة بقيمة العقود المرهنة خلال العام الماضي والتي بلغت قيمتها الإجمالية (122,765,162) دولاراً أمريكياً (37,115,596 دك.)⁽²⁾، فإن نسبة الزيادة تكون قد بلغت 28.32٪.

استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من تسع دول بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية، جاء في مقدمتها دولة الكويت بنسبة 24.68٪، ثم دولة البحرين بنسبة 20.69٪.

(1) دولار أمريكي واحد = 0,30468 دك. في 1999/12/31

(2) دولار أمريكي واحد = 0,30233 دك. في 1998/12/31



فالجمهورية اللبنانية بنسبة 15.97٪ ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 13.31٪، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 9.54٪، فالبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 7.90٪، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.82٪ ثم كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية بنسبة إجمالية قدرها 1.09٪.

وبلغ عدد الدول المضيقة للاستثمار أو المستوردة للسلع بموجب عقود الضمان

المبرمة خلال العام سبع عشرة دولة عربية جاء في مقدمتها جمهورية السودان بنسبة 24.91٪، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 21.17٪ ثم الجمهورية التونسية بنسبة 13.83٪ ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.42٪، فالجمهورية اللبنانية بنسبة 8.12٪ وجمهورية مصر العربية بنسبة 7.74٪، فالمملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 3.50٪، فدولة الكويت بنسبة 3.47٪ ثم الجمهورية اليمنية بنسبة 3.08٪ فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة 2.63٪ ثم سبع دول عربية أخرى مجتمعة بنسبة إجمالية قدرها 3.13٪.

2.1.2 العقود المبرمة:

فيما يلي تفاصيل العقود المبرمة خلال العام:

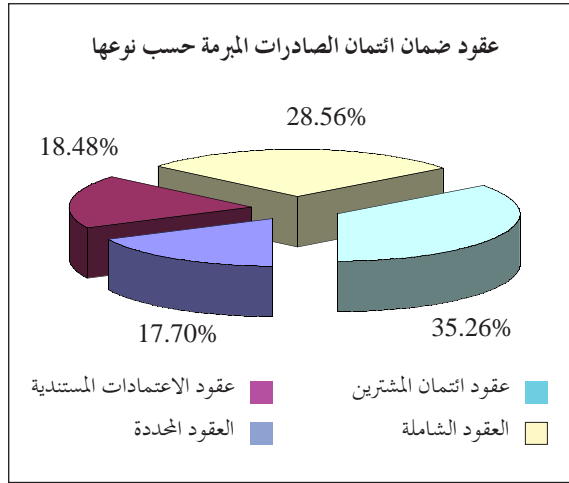
1.2.1.2 عقود ضمان الاستثمار:

1. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية التونسية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة 20 مليون دينار تونسي⁽³⁾ (17,43) مليون دولاراً أمريكياً (5,31 مليون دك.).
2. عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة لصناعة الأجهزة الكهربائية في الجمهورية التونسية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة 5 مليون دينار تونسي (4,36) مليون دولاراً أمريكياً (1,33 مليون دك.).
3. عقد ضمان مساهمة في رأسمال مستشفى في مدينة طرابلس في الجمهورية اللبنانية، أبرم مع شركة من الجنسية الكويتية بقيمة (10,5) مليون دولار أمريكي (3,20 مليون دك.).

2.2.1.2 عقود ضمان ائتمان الصادرات:

بلغ عدد الدول المصدرة تسع دول بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية، جاء في مقدمتها دولة البحرين بنسبة 26.03٪

(3) دولار أمريكي واحد = 1,14757 دينار تونسي كما في 1999/12/31



تليها الجمهورية اللبنانية بنسبة 20.09% ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 16.75% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 12.01%، فالبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.9% فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.57%، فدولة الكويت بنسبة 5.27%، ثم الجمهورية العربية السورية بنسبة 1.11% فالمملكة المغربية بنسبة 0.16% وأخيراً جمهورية مصر العربية بنسبة 0.11%.

وبلغ عدد الدول المستوردة بموجب العقود المبرمة 16 دولة، جاء في مقدمتها جمهورية السودان بنسبة 31.32% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 26.63%

تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10.58% ثم جمهورية مصر العربية بنسبة 9.74% فالمملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 4.40% فدولة الكويت بنسبة 4.37%، فالجمهورية اليمنية بنسبة 3.87%، فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة 3.31% ثم كل من الجمهورية اللبنانية، دولة قطر، جمهورية جيبوتي، دولة البحرين، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سلطنة عمان، الجمهورية العربية السورية، والمملكة المغربية بنسبة إجمالية قدرها 5.78% (انظر الجدول رقم 2).

تفاصيل عقود الضمان الصادرات المبرمة خلال العام في جدول رقم (4).

3.1.2 تصنيف السلع محل الضمان:

توزعت السلع محل الضمان خلال عام 1999 على النحو التالي:

منتجات نفطية وكيمياوية (أصباغ، زيوت تشحيم، أسمدة، جازولين، مذييات) بنسبة 31.15%، منتجات معدنية (منتجات ألنيوم، موصلات ألنيوم، مباتي حديدية مسبقة الصنع) بنسبة 18.55%، مواد بناء (إسمنت، بلاط، سيراميك، مواد عازلة، أنابيب بلاستيك) بنسبة 10.27%، منتجات غذائية (لحوم مصنعة، سمسم، دقيق القمح، رقائق البطاطا، رقائق العجين، مواد غذائية معلبة) بنسبة 10.03%، مجوهرات ومشغولات ذهبية بنسبة 6.6%، منتجات ورقية (كرتون تغليف، قرطاسية، ورق صحي) بنسبة 5.83%، أدوية ومستحضرات تجميل ومبيدات بنسبة 4.3%، صمغ عربي بنسبة 4%، منسوجات (ألبسة، بطانيات، بطانة السجاد) بنسبة 3.27%، ومنتجات أخرى متنوعة بنسبة 6%.

4.1.2 إجمالي العقود السارية و الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (230,401,145) دولاراً أمريكياً (70,198,622 دك.). كما في 1999/12/31 توزعت بنسبة 45.88% لعقود ضمان الاستثمار وبنسبة 54.12% لعقود ضمان ائتمان الصادرات. وبلغت قيمة العمليات المنفذة في إطار إجمالي العقود السارية (86,933,226) دولاراً أمريكياً (26,486,817 دك.). بنسبة 37.73% من إجمالي العقود السارية. ويمثل هذا المبلغ التزامات الضمان القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة في 1999/12/31 (4). (انظر الجدول رقم 3).

5.1.2 إيرادات الضمان:

بلغ إجمالي إيرادات الضمان خلال العام (1,917,037) دولاراً أمريكياً (584,083 دك.)، محققة زيادة بنسبة 100٪ عن العام الماضي، وقد توزعت تلك الأقساط بنسبة 15.25٪ لعقود ضمان الاستثمار و84.75٪ لعقود ضمان ائتمان الصادرات.

2.2 التعويض والاسترداد :

صرفت المؤسسة أربع تعويضات لمصدرين عن تحقق خطر تجاري (عدم سداد) في إطار نظام ضمان ائتمان الصادرات. الأول قيمته 4,293 دولاراً أمريكياً دفع في إطار عقد ضمان ائتمان صادرات محدد، والثاني قيمته 16,150 دولاراً أمريكياً دفع في إطار عقد ضمان ائتمان صادرات شامل. وبلغت قيمة التعويض الثالث 739,200 دولار أمريكي دفع في إطار عقد ضمان اعتماد مستندي، وقد استردت المؤسسة التعويض المذكور مضافاً إليه فوائد تأخير. وبلغت قيمة التعويض الرابع 710,906 دولاراً أمريكياً دفع في إطار عقد ضمان ائتمان مشترين، وقد بدأت المؤسسة في استرداد التعويض المذكور على أقساط وذلك طبقاً لاتفاقية جدولة مبرمة مع المستورد، حيث تم تحصيل مبلغ 30,000 دولار أمريكي منها 8,556 دولاراً أمريكياً من أصل التعويض، والباقي فوائد تأخير.

وبذلك يكون إجمالي ما أدته المؤسسة من تعويضات خلال العام الحالي هو 1,470,549 دولاراً أمريكياً، تم استرداد 747,756 دولاراً أمريكياً منها. وعليه فإن صافي التعويضات المدفوعة وغير المستردة حتى نهاية العام هو 722,793 دولاراً أمريكياً.

3.2 إعادة التأمين:

1.3.2 إعادة التأمين على المخاطر التجارية:

- أعادت المؤسسة التفاوض على شروط اتفاقية إعادة التأمين على المخاطر التجارية، فقد تم رفع سقف الضمان للمستورد الواحد بصورة اختيارية من 500,000 إلى 4,000,000 دولار أمريكي.
- بلغت نسبة الإسناد إلى شركات إعادة التأمين خلال العام 29٪.

2.3.2 إعادة التأمين على المخاطر غير التجارية:

- أبرمت المؤسسة اتفاقية لإعادة التأمين على المخاطر غير التجارية مع شركة الضمان الفرنسية "كوفاس" بحد أقصى قدره مليون دولار أمريكي لكل دولة عربية.

4.2 تسويق خدمات الضمان :

تواصلت جهود المؤسسة لتسويق خدمات الضمان في مختلف الدول العربية عبر الوسائل التالية:

1.4.2 أوفدت المؤسسة 15 بعثة ميدانية إلى ثماني دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية

(4) تمثل التزامات الضمان القائمة ما يلي:

- بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار: قيمة ما نفذ من استثمار.

- بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات: قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد.

ولا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع، إذ لا يكون ذلك إلا عند تحقق خطر في أي منها.

المتحدة ودولة البحرين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. كما أوفدت بعثتين ميدانيتين إلى كل من الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة، إضافة إلى الزيارات الميدانية في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في مدينة الرياض، تمت زيارة 337 شركة في تلك الدول.

2.4.2 تم تنظيم سبع ندوات وملتقيات للتعريف بخدمات المؤسسة في أربع دول عربية شملت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والمملكة المغربية.

3.4.2 شاركت المؤسسة في سبعة مؤتمرات واجتماعات عربية ذات علاقة بنشاطها وبقضايا الاستثمار والتمويل والتجارة وذلك للتعريف بما تقدمه من خدمات، عقدت في ست دول عربية شملت كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.

4.4.2 أوفدت المؤسسة بعثات تسويق إلى تسعة معارض عربية للالتقاء بالشركات الصناعية المشاركة في تلك المعارض وتعريفها بخدمات المؤسسة.

5.4.2 تم تنفيذ أربع حملات بريدية شملت نحو 5110 من رجال الأعمال العرب وشركات الاستثمار والمصارف العربية والمصارف العربية الأجنبية المشتركة.

6.4.2 تم خلال العام توقيع ثماني اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات الضمان وبهذا يصل عدد المنتجين بالعمولة إلى (43) منتجا موزعين على (14) دولة عربية، بالإضافة إلى منتج بالعمولة لتسويق عقد ضمان قرض بالمملكة المتحدة.

7.4.2 تم توسيع قاعدة بيانات العملاء المحتملين للمؤسسة حيث تم رصد ما يزيد على 20 ألف شركة جديدة. تم إدخال بيانات عن 3000 شركة منها في قاعدة البيانات على الحاسوب وجاري العمل على إدخال بيانات باقي الشركات.

8.4.2 تم تطوير وتحسين وسائل عرض خدمات المؤسسة من كتيبات تعريف ولوحات للمعارض وملخصات عرض الكتروني لخدمات المؤسسة. وسيستفاد من الموقع الشبكي للمؤسسة بعد اطلاقه.

5.2 العلاقة مع هيئات الضمان :

– كما سبقت الإشارة، أبرمت المؤسسة اتفاقية لإعادة التأمين على المخاطر غير التجارية مع شركة الضمان الفرنسية "كوفاس" بحد أقصى قدره مليون دولار أمريكي لكل دولة عربية.

– أبرمت المؤسسة مذكرة تفاهم للتعاون مع الشركة المغربية لتأمين الصادرات "سما اكس" تتناول سبل التعاون في مجالات تبادل المعلومات الائتمانية عن المستوردين، وكذلك المعلومات الخاصة بتحسين الخبرة في إطار نظامي ضمان ائتمان الصادرات و ضمان الاستثمار. يضاف إلى ذلك، تقديم المساعدات الضرورية لتحصيل المطالبات المدفوعة ولتنظيم الندوات وحلقات العمل وتوفير فرص التدريب للكوادر العاملة.

جدول رقم (1)
قيمة العقود المبرمة خلال عام 1999 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود
(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

النسبة إلى الإجمالي %	الإجمالي		النسبة %	عقود الصادرات		النسبة %	عقود الاستثمار		القطر المضيف/المستورد
	دينار	دولار		دينار	دولار		دينار	دولار	
24,90	11,953,451	39,232,804	31,32	11,953,451	39,232,804	-	-	-	جمهورية السودان
21,17	10,161,354	33,350,905	26,63	10,161,354	33,350,905	-	-	-	المملكة العربية السعودية
13,83	6,637,500	21,785,151	-	-	-	67,48	6,637,500	21,785,151	الجمهورية التونسية
8,42	4,039,041	13,256,670	10,58	4,039,041	13,256,670	-	-	-	دولة الإمارات العربية المتحدة
8,12	3,896,790	12,789,780	1,83	697,650	2,289,780	32,52	3,199,140	10,500,000	الجمهورية اللبنانية
7,74	3,715,814	12,195,793	9,74	3,715,814	12,195,793	-	-	-	جمهورية مصر العربية
3,50	1,675,541	5,499,350	4,39	1,675,541	5,499,350	-	-	-	المملكة الأردنية الهاشمية
3,47	1,667,345	5,472,449	4,37	1,667,345	5,472,449	-	-	-	دولة الكويت
3,08	1,478,602	4,852,967	3,87	1,478,602	4,852,967	-	-	-	الجمهورية اليمنية
2,63	1,264,422	4,150,000	3,31	1,264,422	4,150,000	-	-	-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
1,31	631,134	2,071,467	1,65	631,134	2,071,467	-	-	-	دولة قطر
0,63	304,680	1,000,000	0,80	304,680	1,000,000	-	-	-	جمهورية جيبوتي
0,51	244,104	801,185	0,65	244,104	801,185	-	-	-	دولة البحرين
0,25	121,537	398,902	0,32	121,537	398,902	-	-	-	الجمهورية الليبية
0,22	105,958	347,769	0,28	105,958	347,769	-	-	-	سلطنة عمان
0,20	91,404	300,000	0,24	91,404	300,000	-	-	-	الجمهورية العربية السورية
0,02	8,102	26,593	0,02	8,102	26,593	-	-	-	المملكة المغربية
100,00	47,996,779	157,531,785	100,00	38,160,139	125,246,634	100,00	9,836,640	32,285,151	الإجمالي العام
				79,50	=	-	-	20,50	النسبة إلى الإجمالي %

جدول رقم (2)
التوزيع القطري لعقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 1999
(القيمة بالدولار الأمريكي، الإجمالي بالدينار الكويتي و الدولار الأمريكي أيضا)

النسبة	الإجمالي		مصر	المغرب	سورية	الكويت	الامارات	البنك الاسلامي	السعودية	الأردن	لبنان	البحرين	جنسية الأطراف المضمونة / الأقطار المستوردة
المئوية	دينار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	
31,32	11,953,451	39,232,804	-	-	750,000	-	1,770,000	12,400,000	7,547,804	5,000,000	-	11,765,000	جمهورية السودان
26,63	10,161,354	33,350,905	100,000	200,000	560,000	661,473	4,224,432	-	-	2,425,000	10,180,000	15,000,000	المملكة العربية السعودية
10,58	4,039,041	13,256,670	-	-	80,000	-	-	-	2,496,670	1,440,000	4,240,000	5,000,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
9,74	3,715,814	12,195,793	-	-	-	2,981,342	200,000	-	1,099,451	2,495,000	5,420,000	-	جمهورية مصر العربية
4,40	1,675,541	5,499,350	-	-	-	2,689,856	640,000	-	1,004,494	-	1,165,000	-	المملكة الأردنية الهاشمية
4,37	1,667,345	5,472,449	40,000	-	-	-	700,000	-	1,187,789	400,000	3,144,660	-	دولة الكويت
3,87	1,478,602	4,852,967	-	-	-	-	1,000,000	-	132,967	3,720,000	-	-	الجمهورية اليمنية
3,31	1,264,422	4,150,000	-	-	-	-	-	-	150,000	4,000,000	-	-	الجمهورية الجزائرية
1,83	697,650	2,289,780	-	-	-	-	-	-	229,780	1,220,000	-	840,000	الجمهورية اللبنانية
1,65	631,134	2,071,467	-	-	-	131,285	1,203,091	-	127,091	200,000	410,000	-	دولة قطر
0,80	304,680	1,000,000	-	-	-	-	1,000,000	-	-	-	-	-	جمهورية جيبوتي
0,64	244,104	801,185	-	-	-	-	-	-	571,185	80,000	150,000	-	دولة البحرين
0,32	121,537	398,902	-	-	-	-	-	-	398,902	-	-	-	الجمهورية الليبية
0,28	105,958	347,769	-	-	-	131,285	-	-	66,484	-	150,000	-	سلطنة عمان
0,24	91,404	300,000	-	-	-	-	-	-	-	-	300,000	-	الجمهورية العربية السورية
0,02	8,102	26,593	-	-	-	-	-	-	26,593	-	-	-	المملكة المغربية
-	-	125,246,634	140,000	200,000	1,390,000	6,595,241	10,737,523	12,400,000	15,039,210	20,980,000	25,159,660	32,605,000	الإجمالي بالدولار الأمريكي
100,00	38,160,139	-	42,655	60,936	423,505	2,009,437	3,271,508	3,778,032	4,582,143	6,392,186	7,665,646	9,934,091	المعادل بالدينار الكويتي
	100,00	-	0,11	0,16	1,11	5,27	8,57	9,90	12,01	16,75	20,09	26,03	النسبة إلى الاجمالي %

جدول رقم (3)
قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 1999/12/31 حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود
بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي⁽¹⁾

الالتزامات القائمة ⁽³⁾	النسبة إلى		الإجمالي		عقود الصادرات السارية		عقود الاستثمار السارية ⁽²⁾		القطر المضيف
	الإجمالي	%	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار
	دينار	دولار							
	245,092	804,424	2.63	1,842,955	6,048,825	1,842,955	6,048,825	-	-
	1,826,096	5,993,484	5.61	3,941,109	12,935,242	3,941,109	12,935,242	-	-
	21,027	69,013	0.35	244,658	803,002	244,658	803,002	6,637,500	-
	2,024,541	6,644,810	9.46	6,637,500	21,785,150	-	-	-	21,785,150
	3,175,112	10,421,137	6.21	4,356,449	14,298,441	4,356,449	14,298,441	-	-
	-	-	0.43	304,680	1,000,000	304,680	1,000,000	-	-
	1,874,448	6,152,180	9.77	6,860,844	22,518,193	6,860,844	22,518,193	-	-
	8,907,387	29,235,223	17.32	12,157,314	39,901,907	12,157,314	39,901,907	3,418,510	-
	1,393,911	4,575,000	5.00	3,509,914	11,520,000	91,404	300,000	-	11,220,000
	-	-	0.15	106,023	347,980	106,023	347,980	-	-
	14,507	47,612	0.95	664,894	2,182,267	664,894	2,182,267	-	-
	94,369	309,731	2.02	1,417,663	4,652,961	1,417,663	4,652,961	-	-
	-	-	0.17	121,924	400,171	121,924	400,171	20,879,700	-
	5,413,477	17,767,749	30.75	21,585,374	70,846,046	705,674	2,316,114	360,000	68,529,932
	1,125,198	3,693,051	5.72	4,014,769	13,177,001	3,654,769	11,995,433	914,040	1,181,568
	76,722	251,812	1.42	998,890	3,278,490	84,850	278,490	-	3,000,000
	294,930	968,000	2.04	1,433,662	4,705,469	1,433,662	4,705,469	32,209,750	-
	26,486,817	86,933,226	100	70,198,622	230,401,145	37,988,872	124,684,495	105,716,650	الإجمالي

(1) دولار أمريكي = 0,30468 دينار كويتي

(2) العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ.

(3) الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، وبالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة و لم تسدد بعد.

لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع اذ لا يكون ذلك الا بعد تحقق الخطر في أي منها.

جدول رقم (4)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 1999

جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
أ- العقود الشاملة ⁽¹⁾ :				
الأردن	عدة دول	لحوم مصنعة	1,160,000	353,428
الأردن	عدة دول	اثاث مكتبي	240,000	73,124
الأردن	عدة دول	بيوت زراعية	2,300,000	700,764
الأردن	عدة دول	اصباغ وكماويات	700,000	213,276
الإمارات	عدة دول	مواد غذائية	920,000	280,305
الإمارات	عدة دول	سيراميك	2,400,000	731,232
السعودية	عدة دول	بطانة سجاد	1,140,000	347,335
السعودية	عدة دول	كرتون	543,343	165,546
السعودية	عدة دول	كرتون	915,201	278,843
السعودية	عدة دول	عبوات كرتون	2,659,346	810,246
السعودية	عدة دول	سجاد	1,000,000	304,680
سورية	عدة دول	رقائق عججين مجمدة	140,000	42,655
الكويت	مصر	مباني حديدية	216,000	65,811
الكويت	مصر	مباني حديدية	400,571	122,046
الكويت	عدة دول	مواد غذائية معلبة	997,768	304,000
لبنان	عدة دول	البسة	350,000	106,638
لبنان	عدة دول	البسة	905,000	275,736
لبنان	عدة دول	دهانات	2,339,660	712,848
لبنان	عدة دول	مواد غذائية	350,000	106,638
لبنان	عدة دول	ورق المنيوم	650,000	198,042
لبنان	السعودية	مصاعد كهربائية	550,000	167,574
لبنان	مصر	دهانات	1,150,000	350,382
لبنان	عدة دول	اسمدة عضوية	600,000	182,808
لبنان	عدة دول	مشغولات ذهبية	6,700,000	2,041,356
لبنان	عدة دول	مشغولات ذهبية	800,000	243,744
لبنان	عدة دول	حلاوة طحينية	1,280,000	389,991
لبنان	عدة دول	سيراميك	3,490,000	1,063,333
لبنان	عدة دول	قرطاسية	875,000	266,595
		اجمالي العقود الشاملة	35,771,889	10,898,976

تابع جدول رقم (4)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 1999

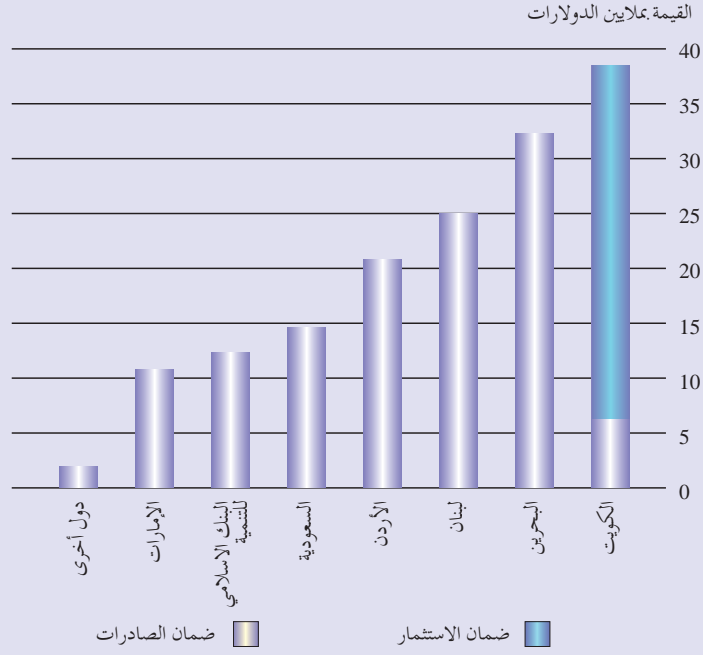
جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
ب- العقود المحددة ⁽²⁾ :				
الأردن	السعودية	اجهزة كهربائية	150,000	45,702
الأردن	مصر	حامض فوسفوريك	455,000	138,629
الأردن	السعودية	منظفات كيماوية	75,000	22,851
الأردن	لبنان	اسمدة كيماوية	100,000	30,468
الأردن	الإمارات	تلفزيونات ملونة	400,000	121,872
الأردن	مصر	تلفزيونات ملونة	2,000,000	609,360
الأردن	السعودية	مبيدات زراعية	700,000	213,276
الأردن ⁽³⁾	الجزائر	ادوية بشرية	4,000,000	1,218,720
الإمارات	السعودية	رقائق البطاطا	2,179,546	664,064
الإمارات	الأردن	مجوهرات وذهب	400,000	121,872
الإمارات	قطر	رقائق بطاطا وذرة	523,091	159,375
الإمارات	السعودية	رقائق البطاطا	544,886	166,016
البحرين	لبنان	عبوات النيوم	840,000	255,931
السعودية	الإمارات	ورق	750,000	228,510
السعودية	الإمارات	ذهب ومجوهرات	400,000	121,872
سورية	السعودية	مطابخ النيوم	500,000	152,340
الكويت	السعودية	مواد عازلة	398,902	121,537
الكويت	مصر	مباني حديدية	2,286,000	696,498
لبنان	الإمارات	ورق	80,000	24,374
لبنان	مصر	منتجات النيوم وبلاستيك	150,000	45,702
لبنان	مصر	دهانات	2,000,000	609,360
لبنان	السعودية	منتجات جلدية	400,000	121,872
لبنان	الإمارات	صابون ومنظفات	600,000	182,808
لبنان	السعودية	مواد غذائية	400,000	121,872
لبنان	الكويت	قرطاسية	1,340,000	408,271
لبنان	مصر	دهانات ولوازمها	150,000	45,702
مصر	الكويت	رقائق النيوم	40,000	12,187
مصر	السعودية	موصلات النيوم	100,000	30,468
المغرب	السعودية	انسجة واقمشة	200,000	60,936
		اجمالي العقود المحددة	22,162,425	6,752,445

تابع جدول رقم (4)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 1999

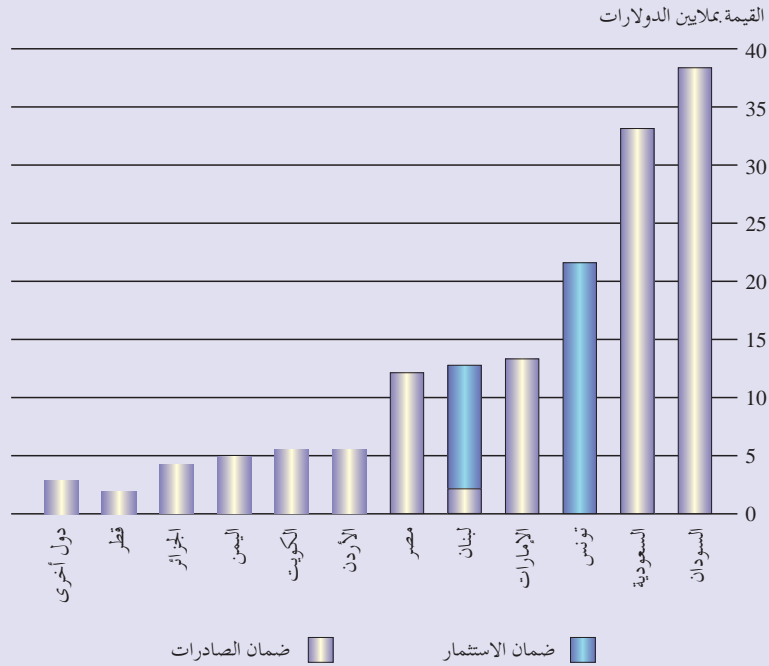
جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمة بالدولار الأمريكي	القيمة بالدينار الكويتي
ج- عقود الاعتمادات المستندية ⁽⁴⁾ :				
الأردن	السودان	اسمنت	3,000,000	914,040
الأردن	اليمن	المنيوم	3,700,000	1,127,316
الأردن	السودان	اسمنت	2,000,000	609,360
الإمارات	السودان	دقيق	770,000	234,604
الإمارات	جيبوتي	منتجات بترولية	1,000,000	304,680
الإمارات	السودان	معدات ومكائن زراعية	1,000,000	304,680
الإمارات	اليمن	سمسم	1,000,000	304,680
السعودية	السودان	اناييب بلاستيكية	1,031,320	314,223
السعودية	السودان	زيوت وشحوم معدنية	350,000	106,638
السعودية	الجزائر	زيوت وشحوم معدنية	150,000	45,702
السعودية	السودان	اضافات وقود	3,600,000	1,096,848
السعودية	السودان	مذيبات	2,000,000	609,360
السعودية	السودان	اناييب بلاستيكية	500,000	152,340
سورية	السودان	ملابس	500,000	152,340
سورية	السودان	اسمدة فسفورية	250,000	76,170
الكويت	الأردن	سمسم	2,296,000	699,545
اجمالي عقود الاعتمادات المستندية			23,147,320	7,052,526
د- عقود ائتمان المشترين ⁽⁵⁾ :				
البحرين		منتجات نفطية	11,765,000	3,584,560
البحرين	السودان	المنيوم	15,000,000	4,570,200
البحرين	السعودية	صمغ عربي	5,000,000	1,523,400
بنك اسلامي مشترك	الإمارات	منتجات نفطية	12,400,000	3,778,032
اجمالي عقود ائتمان المشترين			44,165,000	13,456,192
الاجمالي العام			125,246,634	38,160,139

- (1) تغطي كافة المخاطر التجارية وغير التجارية لأكثر من مستورد واحد في قطر عربي واحد أو في عدة أقطار عربية والتي لا تتجاوز مدة الإئتمان فيها سنة واحدة
- (2) تغطي كافة المخاطر التجارية وغير التجارية لعملية تصدير مع مستورد واحد ينتمي الى القطاع الخاص، وذلك أيا كان أجل الإئتمان المتفق عليه في عقد التصدير.
- (3) تغطي المخاطر غير التجارية لعملية تصدير مع مستورد واحد ينتمي إلى القطاع الخاص.
- (4) تغطي المخاطر التجارية وغير التجارية ضد خطر عدم وفاء البنك فائح الإعتماد المستندي.
- (5) تغطي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها المصارف العربية أو العربية/ الأجنبية المشتركة عند قيامها بتمويل المستورد عن مشترياته من السلع العربية.

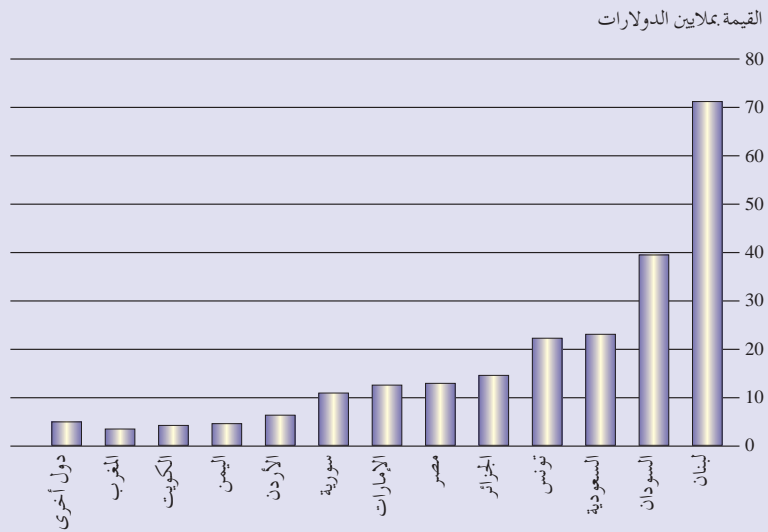
عقود الضمان المبرمة خلال العام 1999
(موزعة حسب جنسية الأطراف المضمونة)



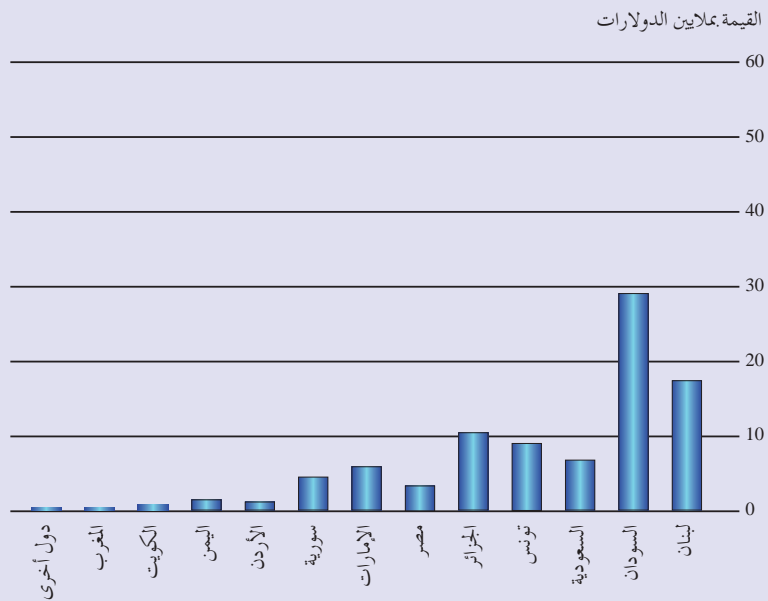
عقود الضمان المبرمة خلال العام 1999
(موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة)



إجمالي العقود السارية كما في 1999/12/31



إجمالي الالتزامات القائمة كما في 1999/12/31





الفصل الثالث

الأنشطة المكّمة والخدمات المساندة

1.3 المطبوعات والمؤتمرات:

في إطار هدف المؤسسة لنشر المعرفة وترقية الوعي الاستثماري في الدول العربية تابعت المؤسسة نشاطها بإصدار وتطوير تقرير مناخ الاستثمار وسلسلة الخلاصات المركزة والنشرة الشهرية والدراسات وأوراق العمل وذلك على النحو التالي:-

1.1.3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية :

- تم إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998 وتوزيعه على كل من المؤسسات والهيئات الحكومية المعنية بالاستثمار والمهتمين بقضايا الاستثمار في الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية. كما بوشر بإعداد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1999.

2.1.3 سلسلة الخلاصات المركزة :

واصلت المؤسسة إصدار سلسلة "الخلاصات المركزة" التي تهدف إلى استعراض وتحليل ومتابعة محتويات ونتائج أهم التقارير والدراسات التي تصدر عن مراكز البحوث الاقتصادية الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بعمل المؤسسة وفي هذا الإطار تم إصدار ست خلاصات مركزة على النحو التالي:-
- "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"، "الاستثمار الأجنبي المباشر وتدابير التجارة المتعلقة بالاستثمار"، "اتفاقيات الاستثمار الدولية: معاملة الدولة الأولى بالرعاية" و"اتفاقيات الاستثمار الدولية: التعريف والمدى"، وقد استخلصت هذه الخلاصات الأربع من الوثائق التي أعدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ضمن سلسلة "اتفاقيات الاستثمار الدولية" وتتولى التعريف بالمفاهيم الأساسية في اتفاقيات الاستثمار وتداخلاتها وأبعادها التنموية.

- "التعلم: ذلك الكنز المكنون" المستخلص من التقرير الذي أعدته لجنة ديلور بتكليف من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ونشر عام 1996، وترتكز الخلاصة على آفاق التعليم في المستقبل والمحاور التي يمكن للعملية التربوية أن تدور حولها، كما تدعو إلى تبني المفهوم الموسع للتربية والى تطوير رؤية جديدة نحو التعليم في عصر العولمة والنمو الهائل في المعلومات.

- "الفساد: آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته" وتستند هذه الخلاصة على مجموعة من التقارير والدراسات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات والجهات الدولية التي تنشط في محاربة الفساد. وتستعرض الخلاصة مشكلة الفساد في العالم وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والعوامل المؤثرة على انتشاره وأهم المبادرات الدولية لمحاربه.

3.1.3 النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار":

- تم إصدار اثني عشر عددا من النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" غطت أشهر السنة وتم توزيعها بمعدل 5500 نسخة شهريا على المؤسسات الاستثمارية والأفراد والجهات الأخرى المعنية بالاستثمار في الدول العربية.

- تناولت النشرة عددا من القضايا الهامة في بابها الثابت "موضوع العدد" كان من بينها "تطوير أسواق السندات في الدول العربية"، "مرور عام على بدء تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية"، "فتح قطاع النفط والغاز في دول الخليج للاستثمارات الأجنبية"، "تشريعات الاستثمار في الدول العربية"، "تنامي النشاط النسوي العربي في مجال الاستثمار"، "العلاقة بين القدرة المؤسسية والاستثمار"، "المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب كمنبر عربي للحوار والترويج للاستثمار".

- كذلك وفرت النشرة رسدا للاتجاهات المتعلقة بالاستثمار وتلك التي ترتبط به على المستويين الإقليمي والدولي وكان من ضمن هذه الاتجاهات "تأسيس مجموعة من المؤشرات المالية الإسلامية"، "الإندماجات والتحالفات في القطاع المصرفي العربي"، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، "تأسيس المجلس الاقتصادي الأعلى في السعودية"، "إطلاق خدمة المكان الواحد في مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن"، "نحو آلية الإجارة كصيغة إسلامية للتأجير المالي"، "أهمية الشراكات الفنية في الدول العربية". كما أشارت إلى عدد من التطورات والمستجدات التي تهتم المستثمر كما تهتم متخذ القرار في الدول العربية.

4.1.3 الدراسات وأوراق العمل:

- أعدت المؤسسة دراسة حول "تجربة تونس في جذب الاستثمارات الخارجية" قدمتها في المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في مدينة تونس خلال الفترة 23-25/11/1999.

- باشرت المؤسسة في إعداد دراسة عن "تأثير استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، حالات مختارة" وهي تغطي مصر والأردن وتونس.

- عقدت المؤسسة اجتماعا متخصصا في مقرها بتاريخ 1999/10/28 يضم خبيراً في مجال تنمية الموارد البشرية والتعليم ومستثمرين عرب في قطاع التعليم والتدريب لتدارس وسائل تحديد "فرص الاستثمار الخاص في قطاع التعليم العالي والتدريب في الوطن العربي" والترويج لها، لغرض إعداد دراسة حول هذا الموضوع.

- أعدت المؤسسة خمس أوراق حول "ضمان الاستثمار: أهميته وجوانبه العملية"، "الاستثمارات العربية

البيئية"، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، "استعراض تقرير الاستثمار الدولي"، "استقطاب الاستثمار عبر شبكة الإنترنت" قدمت هذه الأوراق ضمن البرنامج التدريبي للمعهد العربي للتخطيط حول "تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر" الذي عقد في الكويت خلال الفترة 10/30-1999/11/3.

- تم إعداد ورقة عمل حول "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها في تشجيع الاستثمار العربي والتجارة العربية البيئية" قدمت إلى المؤتمر السابع للثروة المعدنية والتعدين الذي عقد في القاهرة خلال الفترة 25-1999/10/28.

- تم إعداد ورقة تستعرض "التناول الإعلامي لقضايا الاستثمار" قدمت ضمن البرنامج التدريبي لوكالة الأنباء الكويتية حول الإعلام الاقتصادي المتخصص الذي عقد في الكويت خلال الفترة 2-1999/10/6.

- تم إعداد ورقة عمل حول "اتجاهات السياسات الاستثمارية القطرية في الدول العربية"، تناولت التطورات التي شهدتها البيئة التشريعية والقانونية الخاصة بالاستثمار في الدول العربية، قدمت في الندوة الإقليمية التي نظمتها المؤسسة بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول "اتفاقيات الاستثمار الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" في القاهرة يومي 17 و18/5/1999.

- تم إعداد ورقة عمل حول "تطور مناخ الاستثمار في الدول العربية"، تناولت مفهوم مناخ الاستثمار وتطوره في الدول العربية والمؤشرات والدلائل التطبيقية للحكم على أداءه قدمت في المؤتمر الخامس لأسواق رأس المال العربية الذي دعت له مجلة الاقتصاد والأعمال في بيروت خلال الفترة 12-1999/5/14.

5.1.3 الندوات والمؤتمرات:

- نظمت المؤسسة متعاونة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عقد المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، خلال الفترة 23-25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1999 في تونس، تحت شعار "الاستثمار ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" وقد حضر المؤتمر حوالي 700 مشارك من رجال الأعمال والمستثمرين والمسؤولين العرب، والمنظمات والاتحادات العربية والشركات العربية المشتركة.

- نظمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالمشاركة مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ندوة إقليمية حول "اتفاقيات الاستثمار الدولية وانعكاساتها على الدول العربية" عقدت في القاهرة يومي 17 و 18 أيار (مايو) 1999. وقد حظيت الندوة بمشاركة 100 شخصية من (20) دولة عربية ومن العديد من الهيئات الدولية المهتمة بالموضوع. وتخللت الندوة أربع جلسات عمل مكثفة قدمت فيها (12) ورقة بحثية. واستهدفت الندوة تعريف المسؤولين عن شؤون الاستثمار في الدول العربية بأوضاع الاستثمار القائمة عربيا وإقليميا ودوليا وتبيان المفاهيم المتعلقة بالقضايا والمبادئ الرئيسية التي يجري تناولها في إطار اتفاقيات الاستثمار الدولية وأهمية حسن الإعداد لجولات المفاوضات في المنابر الدولية.

2.3 ترويج الاستثمار:

تركز النشاط الترويجي للمؤسسة خلال الفترة موضوع التقرير على ما يلي:-

- عرض 50 مشروعاً استثمارياً في نشرة "ضمان الاستثمار" التي تصدرها المؤسسة والتي يتم توزيعها على المستثمرين والأجهزة المختصة والباحثين والمهتمين بقضايا الاستثمار في الدول العربية.

- عرض ما يقرب من 400 فرصة استثمارية في المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي تساهم المؤسسة في تنظيمه والذي عقد في تونس خلال الفترة 23-25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1999.

- ترتيب المشاركة العربية في البرنامج السنوي الذي تعقده سلطة التنمية المالية لتدريب مسؤولي هيئات تشجيع الاستثمار في كوالالمبور، ماليزيا والذي تم عقده في الفترة بين 9-21 آب (أغسطس) 1999 مع حث هيئات وأجهزة تشجيع الاستثمار في الدول العربية على المشاركة فيه والإفادة منه. وطلبت المؤسسة تقريراً من سلطة التنمية المالية في شأن المشاركة العربية.

- إعداد ملخص إلكتروني باللغة الإنجليزية عن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998 يتم عرضه بواسطة الحاسوب لاستخدامه أثناء الندوات، كما قامت المؤسسة بتوزيع عدد من النسخ المطبوعة من هذا الملخص على غرف التجارة العربية الأجنبية المشتركة (17 غرفة) والسفارات الأجنبية المعتمدة في الكويت (28 سفارة).

- تطوير وتوسيع قاعدة البيانات الاستثمارية التي تضم (12) بندا هي: رجال الأعمال والمستثمرين العرب، شركات الاستثمار الوطنية، شركات الاستثمار الثنائية المشتركة، الشركات العربية المشتركة، هيئات ترويج وتشجيع الاستثمار، الخبرات العربية في مجال الاستثمار والترويج، أسواق المال العربية، غرف التجارة العربية، غرف التجارة العربية الأجنبية المشتركة، المصارف العربية، المصارف الأجنبية المشتركة، ومناطق التجارة والصناعة الحرة. ويجري العمل بشكل متواصل على تحديث هذه القاعدة وإضافة بيانات جديدة إليها.

- بلورة المقترحات التي وردت للمؤسسة من عدد من هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية لمناقشة موضوع التقنيات المستخدمة لترويج الاستثمار والمساعدة في بناء شبكات وطنية للمعلومات الاستثمارية تمهيداً لمناقشتها في إطار اجتماع مشترك تعتمزم المؤسسة عقده في النصف الثاني من عام 2000.

- التعاون مع كل من الشركة العربية للاستثمار في الرياض والشركة العربية للتعيين في عمان في الترتيب لاجتماع يعقد في عمان/الأردن في مطلع عام 2000 يضم ممثلي عشر شركات عربية مشتركة لغرض التعريف المتبادل بين الشركات واستعراض أهدافها وسياساتها وأنشطتها والتعرف على الدروس المستخلصة

من خبرتها المتراكمة واستكشاف فرص التعاون فيما بينها.

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية:

- شاركت المؤسسة في (41) مؤتمرا واجتماعا منها (7) اجتماعات متعلقة بالعمل العربي المشترك واجتماعان مع أطراف دولية و (32) اجتماعا لبحث قضايا اقتصادية تقع ضمن اهتمامات المؤسسة. وكان عقد (21) من هذه الاجتماعات في دولة المقر، في حين توزعت بقية هذه الاجتماعات بين كل من مصر (6) وتونس (3) والسعودية (3) والأردن (2) ولبنان (2) والإمارات (1) وسوريا (1) وسلطنة عمان (1) والمغرب (1). وقد كان الهدف من حضور هذه المؤتمرات والاجتماعات -إلى جانب التعريف بالمؤسسة وتسويق خدماتها- التعرف على القطاعات الإنتاجية والخدمية في الدول العربية، والمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع وفرص الاستثمار في الدول العربية وتنمية التجارة العربية البينية، وتوثيق العلاقة مع الهيئات العربية والدولية.

4.3 أعمال الحاسوب:

البرامج:

- تم إعداد وتشغيل البرامج التالية:
 - * برنامج المعلومات التجارية.
 - * برنامج متابعة استفسارات شركات المعلومات.
 - * برنامج سياسات وإجراءات الضمان.
 - * برنامج العلاقات العامة.
- تمت إضافة تقارير إحصائية لبرنامج التسويق، وأجريت تعديلات على بعض المستندات في برنامج المحاسبة.
- بوشر في إعداد جداول إلكترونية لمتابعة المحافظ الاستثمارية للمؤسسة لدى البنوك.
- تم تحضير أجهزة الحاسوب والبرامج لدى المؤسسة للتوافق مع عام 2000 وذلك بتحضير لائحة بهذه الأجهزة والبرامج المستخدمة وتحميل التعديلات اللازمة للتوافق مع متطلبات الانسياب المعلوماتي إلى الألفية الثالثة وتعديل برنامج المحاسبة.

الشبكات :

- تم توقيع عقد مع الشركة التي وقع عليها الاختيار لإنشاء الموقع الشبكي للمؤسسة بعد أن تم تزويدها بالمادة المطلوبة التي ستعرض من خلال الموقع الشبكي وفق المداخل العشرة الرئيسية التي سبق اعتمادها. وقد اقترحت الشركة عدة تصورات لتصميم الموقع، تم اختيار أحدها وإخضاعه لبعض التعديلات تمهيدا لاعتماده رسمياً في صورته النهائية.
- تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المعلومات في أجهزة الحاسوب من "الفيروسات" الآتية من الداخل والخارج.
- تم توفير جهاز خادم شبكات جديد ويجري العمل على إعداده لتنظيم الوثائق وتبويبها.
- تم مد كوابل جديدة لتوسيع الشبكة الداخلية وترقيمها.

- تم التنسيق مع الشركة التي توفر خدمات الإنترنت لتحسين تلك الخدمة ورفع سعة الإنترنت إلى 64 كيلو بايت .

النشر المكتبي:

- تم تعزيز استخدام جهاز الماكنتوش في طباعة التقارير والدوريات والوثائق التي تصدر عن المؤسسة.

5.3 المكتبة:

- تابعت المكتبة خلال الفترة موضوع التقرير، تنمية مجموعاتها من مصادر المعلومات، فأضافت (216) عنواناً إلى مجموعات الكتب العربية والأجنبية ليصبح رصيدها الحالي (7888) عنواناً. إلى جانب وثائق وأوراق عمل وزعت في (20) تجمعاً عربياً تنوعت بين المؤتمر والندوة وورش العمل، فضلاً عن (139) تقريراً سنوياً من البنوك والشركات والمنظمات العربية والدولية. كما ارتفع عدد الدوريات العربية والأجنبية التي تشترك فيها المؤسسة إلى (142) دورية.

- ضمن خطة أتمته أدوات العمل بالمكتبة، تم الانتهاء من إعداد وتشغيل قاعدة بيانات تكشف الدوريات وإدخال بيانات الإصدار رقم (18) من كشاف الدوريات العربية لعام 1998 في الشبكة الداخلية بالمؤسسة (الإنترنت) كما استمر إدخال بيانات المقالات المختارة من الدوريات العربية والأجنبية التي تم صدورها خلال عام 1999.

- استكملت المكتبة إعداد وتشغيل قاعدة البيانات التي تسجل وتكشف أوراق العمل والدراسات التي قدمت في المؤتمرات والندوات التي نظمتها /أو شاركت المؤسسة في تنظيمها، حيث تم الانتهاء من إدخال بيانات (455) تجمعاً، تمثل في مجموعها ما تم إضافته خلال العام إلى رصيد ما تراكم من نتائج هذه الأنشطة خلال فترة عمل المؤسسة.

- تم تحديث " دليل مطبوعات المؤسسة " ليشمل ما صدر من مطبوعات حتى نهاية عام 1999.

6.3 التدريب والتأهيل:

مواصلة للجهد المبذول لترقية قدرات العاملين في المؤسسة أفاد (19) موظفاً من المشاركة في (26) دورة تدريبية، شارك بعضهم في أكثر من دورة. وقد غطت الدورات المجالات التالية:-

الدورات الفنية:

- دورة متخصصة بالتأمين نظمها المجلس البريطاني في دولة الكويت خلال الفترة من 1998/12/12 إلى 1999/10/15، أفاد منها موظفان من إدارة العمليات .

- دورة في "مهارات التسويق المتقدم" خلال الفترة من 1999/8/1 إلى 1999/8/6 في المملكة المتحدة أفاد منها موظف من إدارة العمليات.

- دورة في "الاستثمار في معايير المحاسبة الدولية" خلال الفترة من 1999/5/17 إلى 1999/5/19 في دولة الكويت أفاد منها موظف من الشؤون المالية.
- دورة خاصة "بالتقارير والحسابات المالية لصناعة التأمين والتطورات الاستثمارية" خلال الفترة من 1999/5/11 إلى 1999/5/13 في دولة الإمارات العربية المتحدة أفاد منها موظف من الشؤون المالية.
- دورة في مجال الاستثمار بعنوان "نظرة تحليلية إلى قضايا التسوية والحفظ" خلال الفترة من 1999/5/4 إلى 1999/5/5 في دولة البحرين أفاد منها موظف من الشؤون المالية.
- دورة في "الاتجاهات الحديثة في تقنيات التسويق" عقدها اتحاد المصارف العربية في دولة قطر خلال الفترة من 1999/3/20 إلى 1999/3/24 أفاد منها موظفان من إدارة العمليات.

دورات الحاسوب:

دورات متقدمة:

- تمت المشاركة في (11) دورة متقدمة في الحاسوب أفاد منها (4) موظفين من الإدارة الاقتصادية والإدارة العامة.

دورات أساسية:

- تمت المشاركة في عدة دورات أساسية في النصوص والأكسل أفاد منها (3) موظفين من الإدارة الاقتصادية والشؤون المالية.

دورات اللغة الإنجليزية:

- شارك (9) من العاملين في الجهاز الإداري في (5) دورات مختلفة في اللغة الإنجليزية نظمها المجلس البريطاني في دولة الكويت وقد أفاد بعضهم من المشاركة في أكثر من دورة.

7.3 النشاط الإعلامي:

تم خلال الفترة موضوع التقرير تغطية أنشطة المؤسسة وفقا للبرنامج الإعلامي المعتمد لعام 2000/1999, كما تم في هذا الإطار إصدار (22) بيانا صحفيا، إضافة إلى تأمين التغطية لاجتماع مجلس المؤسسة والمؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، كما تواصل خلال العام نشر مقتطفات من تقرير مناخ الاستثمار والخلاصات المركزة والنشرة الشهرية في صحافة الدول العربية والصحافة العربية المهاجرة.



الفصل الرابع

التقرير المالي

بقي رأس المال المدفوع في نهاية 31 ديسمبر 1999 كما كان عليه في نهاية عام 1998 وهو 24,689,871 ديناراً كويتياً (81,035,417 دولاراً أمريكياً) وذلك لاستكمال سداد الأقساط المطلوبة الدفع من جميع الدول.

أما الإيرادات في عام 1999 فقد بلغت 5,297,394 ديناراً كويتياً (17,386,747 دولاراً أمريكياً) مقابل 4,204,899 ديناراً كويتياً (13,801,034 دولاراً أمريكياً) إيرادات عام 1998 بارتفاع قدره 1,092,495 ديناراً كويتياً (3,585,713 دولاراً أمريكياً) بنسبة 25.98٪. ويعزى الارتفاع المشار إليه بصفة رئيسية إلى التحسن والارتفاع في أداء الأسواق المالية الدولية خلال الثلث الأخير من عام 1999 وكذلك ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي مما أدى إلى تسجيل أرباح في فروقات العملة عند تحويل أرصدة إستثمارات المؤسسة من الدولار إلى الدينار، ونتيجة لما ذكره حققت فروقات أسعار العملات الأجنبية ربحاً قدره 154,643 ديناراً كويتياً (507,559 دولاراً أمريكياً) مقابل خسارة قدرها 240,182 ديناراً كويتياً (788,309 دولاراً أمريكياً) في عام 1998، وتتكون إيرادات عام 1999 من 4,713,311 ديناراً كويتياً (15,469,709 دولاراً أمريكياً) هي أرباح تحققت من استثمار موارد المؤسسة المالية بالإضافة إلى مبلغ 584,083 ديناراً كويتياً (1,917,038 دولاراً أمريكياً) تمثل صافي أقساط الضمان.

فيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية لعام 1999 فقد بلغت 1,869,901 ديناراً كويتياً (6,137,262 دولاراً أمريكياً) مقابل 1,814,534 ديناراً كويتياً (5,955,540 دولاراً أمريكياً) لعام 1998 بارتفاع قدره 55,367 ديناراً كويتياً (181,722 دولاراً أمريكياً) بنسبة 3.05٪، نتيجة لزيادة رواتب الموظفين طبقاً لقرار مجلس المؤسسة رقم (6) لسنة 1999، مما أدى إلى الزيادة في مصاريف الباب الأول.

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 1999 أن إجمالي موارد المؤسسة المالية بلغ 67,812,496 ديناراً كويتياً (222,569,568 دولاراً أمريكياً) منها 37,438,116 ديناراً كويتياً (122,876,841 دولاراً أمريكياً) موارد نقدية و30,374,380 ديناراً كويتياً (99,692,727 دولاراً أمريكياً) أوراق قبض تجارية وتعويضات للإسترداد.

بلغت الإيرادات الصافية لعام 1999 مبلغ 3,427,493 ديناراً كويتياً (11,249,485 دولاراً أمريكياً) مقابل 2,390,365 ديناراً كويتياً (7,845,494 دولاراً أمريكياً) لعام 1998 بارتفاع قدره 1,037,128 ديناراً كويتياً (3,403,991 دولاراً أمريكياً) بنسبة 43.39٪.

تقرير مراقب الحسابات

السادة رئيس وأعضاء مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة
دولة الكويت

لقد دقت الميزانية العمومية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة كما في 31 ديسمبر 1999، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك. إن هذه البيانات المالية من مسؤولية إدارة المؤسسة، وأن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمت به. تم تدقيق البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 1998 من قبل مراقبي حسابات آخرين، وأن تقرير مراقبي الحسابات المؤرخ في 10 فبراير 1999 يتضمن تحفظاً فيما يتعلق بالتعويضات للاسترداد وأوراق القبض التجارية وفوائد التأخير المتعلقة بهما.

لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية. وتشتمل إجراءات التدقيق على فحص عينات من المستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية، كما تشتمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة، كذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية. وبعقدي أن التدقيق الذي قمت به يوفر أساساً معقولاً يمكنني من إبداء رأيي حول البيانات المالية.

طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يتم الاعتراف بالموجودات أو الإيرادات المحتملة إن كان تحصيلها أمراً مؤكداً. وكما هو مبين في الإيضاح رقم (8)، فقد قامت المؤسسة بإحتساب فوائد تأخير على تعويضات للاسترداد وأوراق القبض التجارية المستحقة من بعض الأقطار المساهمة في المؤسسة في حين أن تلك الأقطار لم تقم بسداد المبالغ الأساسية مما أدى إلى زيادة الموجودات في 31 ديسمبر 1999 وزيادة صافي إيرادات السنة المنتهية آنذاك بمبلغ 12,081,886 دينار كويتي ومبلغ 1,500,000 دينار كويتي على التوالي.

إن أوراق القبض التجارية وتعويضات للاسترداد البالغة 3,927,174 دينار كويتي و26,447,206 دينار كويتي على التوالي في 31 ديسمبر 1999 تستحق على بعض الأقطار المساهمة في المؤسسة. وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية لتلك الأقطار، فإنه من غير الممكن في الوقت الحالي تحديد إمكانية سداد تلك المبالغ، وعليه لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية للخسائر التي قد تنتج عن عدم السداد.

برأيي، وبإستثناء أثر ما ورد في الفقرة الثالثة أعلاه على البيانات المالية وخضوعاً لتأثير أية تعديلات قد تكون ضرورية فيما لو عرف إمكانية تحصيل المبالغ الواردة في الفقرة الرابعة أعلاه، فإن البيانات المالية المشار إليها أعلاه تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة كما في 31 ديسمبر 1999، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

برأيي كذلك، أن المؤسسة تمسك بحسابات منتظمة، وأني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدي لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام إتفاقية المؤسسة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمؤسسة أو نتائج أعمالها.

د شعيب عبد الله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
عضو في أندرسن العالمية

دولة الكويت
8 فبراير 2000

الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 1999

31 ديسمبر			
1998 (المعدلة)	1999		
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاح	الموجودات
2,283,068	2,210,325	3	النقد والنقد المعادل
2,153,212	1,758,881		استثمارات في سندات
31,039,153	32,158,711		استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية
64,961	410,969	4	ودائع أخرى
333,820	518,378	5	مطالبة على قطر مساهم
3,896,884	3,927,174	6	أوراق قبض تجارية
377,913	380,850	7	مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية
26,033,739	26,447,206	8	تعويضات للاسترداد
10,650,437	12,136,067		فوائد مستحقة
4,878,285	4,878,285	9	تعويضات إعادة التأمين المدينة
94,840	311,395		مدينون وحسابات مدينة أخرى
1,284,984	1,248,270	10	حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية
83,091,296	86,386,511		مجموع الموجودات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

31 ديسمبر

المطلوبات وحقوق المساهمين	إيضاح	دينار كويتي	1999	1998 (المعدلة)	دينار كويتي
المطلوبات :					
دائنون وحسابات دائنة أخرى	11	1,827,787	1,960,065		
تعويضات إعادة التأمين الدائنة	9	7,676,285	7,676,285		
مجموع المطلوبات		9,504,072	9,636,350		
حقوق المساهمين :					
رأس المال المدفوع	12	24,689,871	24,689,871		
احتياطي عام	13	52,192,568	48,765,075		
مجموع حقوق المساهمين		76,882,439	73,454,946		
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		86,386,511	83,091,296		

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999

31 ديسمبر		
1998 (المعدلة)	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاح
الإيرادات :		
291,427	584,083	صافي أقساط الضمان
1,496,531	1,509,552	8 فوائد أوراق قبض تجارية وتعويضات للاسترداد
20,746	18,334	فوائد حسابات تحت الطلب
128,421	51,167	فوائد ودائع لأجل
190,865	155,154	فوائد سندات
2,476,478	2,552,612	14 أرباح الاستثمارات
(240,182)	154,643	15 ربح (خسارة) فروقات عملات أجنبية
-	186,580	5 فوائد ودائع أخرى
(159,387)	85,269	أخرى
4,204,899	5,297,394	مجموع الإيرادات
المصروفات :		
		16
1,034,996	1,138,536	الباب الأول - رواتب وأجور ومكافآت
658,194	576,239	الباب الثاني - مصروفات عمومية وإدارية
73,259	69,870	الباب الثالث - مصروفات رأسمالية
48,085	85,256	الباب الرابع - مخصص الطوارئ وأتعاب تحكيم
1,814,534	1,869,901	مجموع المصروفات
2,390,365	3,427,493	صافي إيرادات السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين (المعدل) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999

المجموع	صافي الإيرادات		رأس المال		
	المتجمعة	إحتياطي عام	المدفوع	إحتياطي عام	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
71,030,593	-	46,550,456	24,480,137		الرصيد في 1 يناير 1998 كما صرح عنه سابقا
(175,746)	-	(175,746)	-		تعديل سنوات سابقة (إيضاح 17)
70,854,847	-	46,374,710	24,480,137		الرصيد المعدل في 1 يناير 1998
209,734	-	-	209,734		تسديد حصة رأس المال
2,390,365	2,390,365	-	-		صافي إيرادات السنة
-	(2,390,365)	2,390,365	-		المحول إلى الإحتياطي العام
73,454,946	-	48,765,075	24,689,871		الرصيد في 31 ديسمبر 1998
3,427,493	3,427,493	-	-		صافي إيرادات السنة
-	(3,427,493)	3,427,493	-		المحول إلى الإحتياطي العام
76,882,439	-	52,192,568	24,689,871		الرصيد في 31 ديسمبر 1999

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999

1998	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
2,390,365	3,427,493	صافي إيرادات السنة
		تعديلات :
73,259	69,870	استهلاك
(2,476,478)	(2,552,612)	أرباح الاستثمارات
(1,836,563)	(1,734,207)	إيرادات فوائد
100,513	99,838	مصاريق فوائد عن عقد الاستئجار التمويلي
35,630	(33,227)	تعديلات أخرى
(1,713,274)	(722,845)	خسارة العمليات قبل التغير في موجودات ومطلوبات التشغيل
209,229	(413,467)	(الزيادة) النقص في تعويضات للإسترداد
(35,097)	(249,711)	الزيادة في المدينين والحسابات المدينة الأخرى
(10,065)	(121,961)	النقص في الدائنين والحسابات الدائنة الأخرى
(1,549,207)	(1,507,984)	النقد المستخدم في العمليات
363,915	248,577	فوائد مستلمة
21,024	20,919	توزيعات أرباح مستلمة
(1,164,268)	(1,238,488)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
151,875	397,220	صافي المحصل من بيع سندات
(647,839)	1,409,246	صافي المحصل من بيع (المدفوع لشراء) استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية
-	(530,566)	الزيادة في ودائع أخرى
(495,964)	1,275,900	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(9,642)	(10,317)	المدفوع من الالتزامات الرأسمالية لعقد الاستئجار التمويلي
209,734	-	سداد حصة رأس المال
(100,513)	(99,838)	فوائد مدفوعة عن عقد الاستئجار التمويلي
99,579	(110,155)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية
(1,560,653)	(72,743)	صافي النقص في النقد والنقد المعادل
3,843,721	2,283,068	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
2,283,068	2,210,325	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 1999

1. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة ومقرها الرئيسي دولة الكويت ، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية والإئتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في إتفاقية إنشائها كما أنها تعمل على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المتعاقدة .

إن عقود ضمان الاستثمار المبرمة حالياً مع المؤسسة تغطي بصفة أساسية الأخطار المتعلقة بأعمال تقوم بها السلطات العامة في البلد المضيف للمستثمر المؤمن له أو أحداث عسكرية معينة وهذه العقود غير معاد التأمين عليها أما بالنسبة لضمان ائتمان الصادرات فهي تغطي بصفة أساسية خطر عدم وفاء المستورد لقيمة البضاعة . إن إتفاقيات إعادة التأمين توفر تغطية بحد أقصى 500,000 دولار أمريكي للمستورد الواحد عن المخاطر التجارية الناشئة عن ضمان إئتمان الصادرات المؤمنه من قبل المؤسسة .

إن عنوان المؤسسة المسجل هو صندوق بريد 23568 الصفاة ، 13096 دولة الكويت .

بلغ عدد موظفي المؤسسة 58 موظفاً كما في 31 ديسمبر 1999 (1998 - 55 موظفاً) .

2. السياسات المحاسبية الهامة

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - العرف المحاسبي

يتم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم بعض الإستثمارات .

ب - النقد المعادل

يتمثل النقد المعادل في ودائع لدى البنوك تستحق خلال فترة لا تتجاوز ٣ شهور من تاريخ الإيداع .

ج - استثمارات في سندات

تقيم السندات بمجموع التكلفة أو مجموع القيمة السوقية ، أيهما أقل .

د - استثمارات في محافظ مالية وصناديق استثمارية

تقيم الاستثمارات في المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية بسعر السوق وتدرج التغيرات في قيمة الاستثمار خلال السنة في بيان الإيرادات والمصروفات .

هـ - المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية

تحتفظ المؤسسة بهذا الاستثمار لأغراض طويلة الأجل ويقيم بالتكلفة مع تكوين مخصص لأي هبوط دائم في القيمة .

و- تعويضات للإسترداد

تقوم المؤسسة بتحميل الأقطار المساهمة ذات العلاقة بمبالغ التعويضات ضد المخاطر غير التجارية وذلك عند سداد المؤسسة لهذه التعويضات للأطراف المؤمن لها.

ز- الاستهلاك

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة خلال الأعمار الإنتاجية المتوقعة بواقع 2.5% إلى 100% سنويا. لا يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية عند تحديد القيمة القابلة للإسترداد للموجودات الثابتة.

ح- تحقق الدخل

تقيد الفوائد وأقساط الضمان وأرباح الاستثمارات على أساس مبدأ الاستحقاق.

ط- العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي حسب الأسعار السائدة بتاريخ حدوثها، كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى الدينار الكويتي حسب الأسعار السائدة بذلك التاريخ. وتدرج جميع الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل ضمن نتائج السنة.

ي- مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام ونائب المدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والإقتصاد العرب الصادر في أبوظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بناء على شروط الاستخدام للموظف ويتم دفعها في بداية كل سنة إلى صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي.

ك- عقود الإستئجار

إن مقر المؤسسة مستأجر بموجب عقد إستئجار تمويلي. وقد تم رسملة حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية بالقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات المستقبلية في تاريخ عقد الإستئجار، كما تم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الإستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الرصيد الرأسمالي المتبقي.

ل- إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط الإعتيادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى، ويتم تقدير المبالغ المتوقع إستردادها من شركات إعادة التأمين وفقا لوثائق إعادة التأمين.

3. النقد والنقد المعادل

1998	1999
دينار كويتي	دينار كويتي
404,543	1,741,209
1,878,525	469,116
2,283,068	2,210,325

4. ودائع أخرى

تتضمن الودائع الأخرى مبلغ 66,983 دينار كويتي (1998 - 64,961 دينار كويتي) يتمثل في وديعتين تم إيداعها في بنوك قطرين من الدول الأعضاء والتي تم إيداعها من قبل الدولتين لصالح المؤسسة وذلك مقابل تسديد حصتهم في رأس المال بناء على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وكل قطر على حده . إن استخدام تلك الودائع عن طريق المؤسسة لا زال محدودا.

5. مطالبة على قطر مساهم

تتمثل المطالبة في فرق تحويل احدى الودائع المذكورة في الإيضاح رقم (4) للدينار الكويتي طبقا لأسعار التحويل السائدة ، وسعر التحويل الثابت والمحدد بالاتفاقيات المبرمة مع القطر المساهم ، بالإضافة إلى الفرق بين العائد المتفق عليه والعائد الفعلي للوديعة.

وقد قامت المؤسسة بتسجيل المطالبة وإيرادات فوائده بقيمة 186,580 دينار كويتي خلال سنة 1999 على افتراض أنه سيتم قبول وسداد قيمة المطالبة، وذلك استنادا إلى الاتفاقية المبرمة مع القطر المساهم.

6. أوراق قبض تجارية

1998	1999	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
32,223,760	32,223,760	خمسة أوراق قبض قيمة كل منها 6,444,752 دولار أمريكي
(19,334,256)	(19,334,256)	3 أقساط تم تسديدها خلال الفترة من 1988 حتى عام 1990
12,889,504	12,889,504	
3,896,884	3,927,174	المعادل بالدينار الكويتي حسب أسعار التحويل السائدة في نهاية السنة

تم توقيع إتفاقية بين المؤسسة وممثل حكومة القطر المساهم بتاريخ 20 ديسمبر 1989 تنص على تسديد المبالغ المتبقية من أوراق القبض التجارية مع أية مبالغ أخرى مستحقة على أقساط ربع سنوية متساوية إعتبارا من 1 يوليو 1990 قيمة كل منها خمسة ملايين دولار أمريكي ، إلا أنه لم يتم تسديد أي من أوراق القبض أو الأقساط المستحقة من قبل هذا القطر. أفادت وزارة المالية لذلك القطر إن تلك الديون سيتم سدادها عند زوال الأسباب التي تحول دون التسديد.

7. مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية

تم إنشاء هذا البرنامج في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية ، وتمثل مساهمة المؤسسة في 0.25% من أسهم البرنامج.

8. تعويضات للإسترداد

1998	1999	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
86,084,852	86,110,342	الرصيد في بداية السنة
25,490	1,470,550	صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة
-	(777,668)	التعويضات المحصلة خلال السنة
86,110,342	86,803,224	الرصيد في نهاية السنة
26,033,739	26,447,206	المعادل بالدينار الكويتي حسب أسعار التحويل السائدة في نهاية السنة

إن هذه المبالغ تمثل مدفوعات إلى عدة أطراف من جنسيات عربية مختلفة وتعلق بمخاطر تحققت في ثلاثة من الأقطار المساهمة .

إن الفوائد المستحقة على أوراق القبض التجارية والتعويضات للإسترداد وكذلك فوائد التأخير على الحسابات المذكورة تظهر ضمن بند فوائد مستحقة ولم يتم تحصيلها بعد . وفيما يلي تفاصيل هذه الفوائد :

1998	1999	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
29,869,763	35,001,115	الرصيد في بداية السنة
5,131,352	4,653,230	فوائد محتسبة خلال السنة
35,001,115	39,654,345	الرصيد في نهاية السنة
10,581,887	12,081,886	المعادل بالدينار الكويتي

9. تعويضات إعادة التأمين

تمثل تعويضات إعادة التأمين المدينة مطالبات المؤسسة من شركات إعادة التأمين حتى تاريخ 31 ديسمبر 1999 لتسديد حصتها من التعويضات التي دفعتها المؤسسة . أما تعويضات إعادة التأمين الدائنة فتمثل الإلتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة سداد الأقطار المتعاقدة للتعويضات التي دفعتها المؤسسة سابقا . وعند إستلام أية مبالغ من هذه التعويضات فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الإعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات والتي تظهر ضمن تعويضات إعادة التأمين المدينة.

10. حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية

إن مكاتب المؤسسة توجد في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية ، وتمثل حصة المؤسسة في المبنى 9.61٪ من مجموع تكاليف إنشاء المبنى بناء على المساحة التي تشغلها المؤسسة والمخصصة لها من المبنى . إن حصة المؤسسة من التكاليف الإجمالية تستحق السداد على 40 قسطا سنويا حتى عام 2033 بقيمة 110,155 دينار كويتي وبعد ذلك الوقت ستؤول ملكية المبنى إلى حكومة دولة الكويت .

وتتمثل حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية في موجودات ثابتة مستأجرة بموجب عقد إستئجار تمويلي .

11. دائنون وحسابات دائنة أخرى

1998	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,426,250	1,415,933	المستحق للصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والاجتماعي
73,659	74,348	المستحق إلى شركات إعادة التأمين
87,756	50,000	مخصص إجازات الموظفين
57,486	15,000	مخصص الموسوعة
150,000	150,000	مخصص الطوارئ
164,914	122,506	أخرى
1,960,065	1,827,787	

يتمثل المبلغ المستحق للصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والاجتماعي في التزامات عقد إستئجار تمويلي فيما يتعلق بمكاتب المؤسسة . إن الحد الأدنى للدفعات المستقبلية والقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات هي كما يلي :

الفترة	دينار كويتي
2000	110,155
2001 إلى 2010	1,101,550
2011 إلى 2033	2,533,565
مجموع الحد الأدنى للدفعات	3,745,270
يطرح : الفوائد الضمنية	(2,329,337)
القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات	1,415,933

12. رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة متغير بموجب الإتفاقية ومحدد ابتداء بعشرة ملايين دينار كويتي وفقاً لسعر التداول الرسمي بتاريخ توقيع الإتفاقية ومقسم إلى عشرة آلاف سهم إسمي قيمة كل سهم منها ألف دينار كويتي . وقد أصدر مجلس المؤسسة قرار رقم 2 لسنة 1975 بتوصيات إلى الدول الأعضاء لزيادة حصصهم في رأس المال إلى أن يصل إلى حد 25 مليون دينار كويتي . كذلك تم تخفيض رأسمال إثنين من الدول الأعضاء بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمال كل منها بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم 3 لسنة 1993 . وقد بلغ هذا التخفيض 741,265 دينار كويتي . خلال عام 1998 تم تخفيض حصة إحدى الدول الأعضاء في رأس المال بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمالها المطلوب سداً وذلك بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم 2 لسنة 1998 . بلغ هذا التخفيض 170,364 دينار كويتي وذلك بعد أن سددت هذه الدولة مبلغ 133,234 دينار كويتي . وبالإضافة إلى ذلك قامت تلك الدولة العضو بزيادة مساهمتها في رأس المال بعد قرار مجلس المؤسسة السابق ذكره بمبلغ 250,000 دولار أمريكي أو ما يعادل 76,500 دينار كويتي . إن رأسمال

المؤسسة كالتالي :

1998	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	
25,189,871	25,189,871	رأس المال المصدر
(500,000)	(500,000)	الجزء غير المطلوب سداه
24,689,871	24,689,871	رأس المال المدفوع

إن رأس المال المصدر والمدفوع موزع على الدول الأعضاء المساهمة كما يلي :

رأس المال المدفوع	رأس المال المصدر	
دينار كويتي	دينار كويتي	
525,000	525,000	المملكة الأردنية الهاشمية
1,500,000	1,500,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
500,000	500,000	دولة البحرين
1,250,000	1,250,000	الجمهورية التونسية
1,250,000	1,250,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
200,000	200,000	جمهورية جيبوتي
3,750,000	3,750,000	المملكة العربية السعودية
1,156,136	1,156,136	جمهورية السودان
500,000	500,000	الجمهورية العربية السورية
58,735	58,735	جمهورية الصومال الديمقراطية
500,000	500,000	الجمهورية العراقية
750,000	750,000	سلطنة عمان
-	500,000	دولة فلسطين
2,000,000	2,000,000	دولة قطر
3,000,000	3,000,000	دولة الكويت
500,000	500,000	الجمهورية اللبنانية
2,500,000	2,500,000	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
1,250,000	1,250,000	جمهورية مصر العربية
2,000,000	2,000,000	المملكة المغربية
500,000	500,000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1,000,000	1,000,000	الجمهورية اليمنية
24,689,871	25,189,871	

13. الإحتياطي العام

تنص المادة (24) من إتفاقية المؤسسة على "تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين إحتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال" وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع وإستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط إلا يجاوز التوزيع 10٪ من قيمتها وأن يكون بنسبة حصة كل عضو في رأس المال.

14. أرباح الاستثمارات

1998	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,438,168	2,528,804	أرباح إعادة تقييم المحافظ المالية والصناديق الإستثمارية
21,024	20,919	توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية
17,286	2,889	ربح إسترداد وتداول السندات
2,476,478	2,552,612	

15. ربح (خسارة) فروقات عملات أجنبية

تنتج فروقات تحويل العملات الأجنبية عن تطبيق السياسة المحاسبية للمؤسسة الواردة في الإيضاح رقم 2 (ط) . وفيما يلي ملخص لفروقات التحويل الناتجة عن العملات الأجنبية الأساسية:

1998	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	
50,302	(80,640)	مارك ألماني
(297,916)	281,727	دولار أمريكي
4,734	(27,654)	وحدة النقد الأوربي
22,380	7,375	ين ياباني
(14,154)	(14,859)	جنيه استرليني
(5,528)	(11,306)	عملات أخرى
(240,182)	154,643	

16. المصروفات

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية فوائد الإيجار التمويلي المتعلق بمبنى المقر المشترك للمنظمات العربية. بمبلغ 99,838 دينار كويتي (1998 - 100,513 دينار كويتي) . كما تمثل المصروفات الرأسمالية في إستهلاك السنة للموجودات الثابتة .

17. تعديل سنوات سابقة

يتمثل تعديل السنوات السابقة في عكس فوائد التأخير التي قامت المؤسسة باحتسابها على عدد من الأقطار العربية

فيما يتعلق بسداد رأس المال ، حيث تم تخفيض رأس المال المطلوب سداده من هذه الأقطار وبالتالي لم يكن هناك ضرورة لإحتساب الفوائد وإدراجها في البيانات المالية لسنوات سابقة بمبلغ 175,746 دينار كويتي.

18. مخصص الأخطار السارية

اعتبارا من عام 1994 أوقفت المؤسسة سياستها لتكوين مخصص للأخطار السارية حيث اعتبرت الإحتياطي العام هو الركيزة الأساسية لمواجهة كافة الإلتزامات عن المخاطر التجارية وغير التجارية.

19. الإلتزامات المحتملة وغير المسجلة

أ- بلغت جملة عقود الضمان السارية التي وقعتها المؤسسة مع آخرين كما في 31 ديسمبر 1999 مبلغ 70,198,622 دينار كويتي منها عمليات ضمان منفذة مقدارها 26,486,817 دينار كويتي . إن مبلغ 2,376,760 دينار كويتي من المبلغ المذكور أعلاه معاد تأمينه ضد المخاطر التجارية ، وهذا يمثل إجمالي إلتزامات الضمان القائمة على المؤسسة كما في 31 ديسمبر 1999.

ب - خلال سنة 1997 قامت المؤسسة بسداد تعويض قدره 10,042,165 دولار أمريكي (يعادل 3,059,647 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة في 31 ديسمبر 1999) شاملا الفوائد حتى 31 ديسمبر 1994 إلى أحد البنوك طبقا لحكم التحكيم . بالإضافة إلى ذلك السداد ، توجب على المؤسسة أيضا إصدار خطاب ضمان إلى البنك بمبلغ 6,084,575 فرنك فرنسي (يعادل 284,576 و 327,119 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 1999 و 1998 على التوالي) . نتيجة لذلك تم الإفراج عن موجودات المؤسسة التي كانت مقيدة لدى بعض البنوك . قامت المؤسسة بتحميل القطر ذي العلاقة بقيمة التعويض تمشيا مع سياستها بعدم تسجيل الإلتزام إلا في حالة سداده.

هذا وقد قام البنك بالاستئناف أمام المحكمة للمطالبة بفوائد تأخرية عن التعويض السابق ذكره. تبلغ قيمة فوائد التأخير 1,459,495 دولار أمريكي (يعادل 444,679 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 1999) ولا زالت المطالبة مطروحة أمام القضاء.

ج- هناك مطالبة من مصدر عربي وأحد البنوك العربية بالتعويض عن مبلغ 1,040,000 دولار أمريكي (تعادل 316,867 دينار كويتي حسب أسعار التحويل كما في 31 ديسمبر 1999) وقد صدر الحكم لصالح المدعين زائدا فائدة بمعدل 21٪ من تاريخ إستحقاق التعويض وحتى الأداء . ونتيجة لذلك الحكم تم الحجز على حقوق المؤسسة المتمثلة في تعويضاتها من شركات التأمين في احدى الدول الأعضاء. بلغت قيمة تلك الحقوق كما في 31 ديسمبر 1999 مبلغ 1,167,195 دينار كويتي مدرج ضمن رصيد تعويضات إعادة التأمين المدينة . قامت المؤسسة بالظعن بالحكم ولا يزال الأمر مطروحا حاليا أمام القضاء.

د - هناك مطالبة أخرى تم رفعها من احدى الشركات العربية بمبلغ 982,175 دينار كويتي بالإضافة لفائدة من 26 مايو 1996 وحتى تاريخ السداد . خلال العام 1998 صدر الحكم لصالح المدعى زائدا فائدة بمعدل 7٪ من تاريخ إستحقاق التعويض وحتى الأداء . إن سياسة المؤسسة تقضي بتسجيل هذا الإلتزام في حالة سداده وتحميل القطر ذي العلاقة بذلك المبلغ.

في رأي الإدارة وطبقا لطبيعة نشاط المؤسسة ، إن جميع الإلتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من

مسؤولية الغير وفي حالة دفعها سيتم إسترادها من الغير بحيث يتم الإستراد من الدولة المعنية في حالة الخطر غير التجاري والإستراد من المستورد في حالة الخطر التجاري. بناء على ذلك ، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالإلتزامات المحتملة.

20. صندوق الإدخار والتكافل الإجتماعي (غير مدقق)

إستنادا على المادة 21 من لائحة نظام العاملين بالمؤسسة الصادر بها قرار مجلس المؤسسة رقم (6) لسنة 1981، وقرار المدير العام المؤرخ في 1 يناير 1984 ، تم إنشاء صندوق الإدخار والتكافل الإجتماعي بغرض تنمية حقوق الموظفين وتتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية:

أ - المبالغ المعتمدة سنويا في الميزانية التقديرية للمؤسسة ، والمخصصة لمكافآت نهاية الخدمة، وتضاف هذه المبالغ إلى الصندوق بمجرد إعتداد الميزانية التقديرية.

ب - حصص إدخار العاملين ، ويحدد كل موظف حصته بما لا يقل عن 3٪ من مرتبه. ويتم تحصيلها لحساب الصندوق بطريقة الاقتطاع شهريا من مرتب الموظف.

ج- حصيلة إستثمار موارد الصندوق.

عند إنتهاء خدمة الموظف ، يصرف للموظف صافي رصيد حسابه في الصندوق ، ويؤدي إليه كذلك الفرق بين مجموع حصته من مخصصات مكافآت نهاية الخدمة التي تم قيدها لصالحه في الصندوق ، وبين مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المستحق له طبقا لشروط إستخدامه ، وتحمل ميزانية المؤسسة هذا الفرق . وتنص المادة (9) من النظام على أن تتم مراجعة حسابات الصندوق سنويا ويفحص مركزه المالي دوريا بمعرفة خبير اکتواري تختاره الإدارة العامة لهذا الغرض . وفيما يلي ملخص لمركز الصندوق المالي ونتائجه غير المدققة:

1998	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		الموجودات
-	363,370	النقد والنقد المعادل
879,044	839,930	إستثمارات
466,451	462,430	قروض الموظفين
-	27,470	موجودات أخرى
1,345,495	1,693,200	مجموع الموجودات
		المطلوبات
823,531	972,363	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
202,885	264,000	إستقطاعات من رواتب الموظفين
-	40,000	مكافآت للموظفين
-	541,294	صافي مركز عمليات آجلة
1,026,416	1,817,657	مجموع المطلوبات
319,079	(124,457)	صافي (العجز) الفائض

1998	1999	
دينار كويتي	دينار كويتي	
319,079	53,826	أرباح إعادة تقييم الإستثمارات
-	106,300	إيرادات أخرى
319,079	160,126	
-	(540,706)	ينزل : فروقات عملة أجنبية وعمليات آجلة
319,079	(380,580)	(عجز) فائض السنة

إن إدارة المؤسسة على دراية بصافي العجز البالغ 124,457 دينار كويتي في 31 ديسمبر 1999 والناجم عن الخسارة غير المحققة لعمليات آجلة بمبلغ 540,706 دينار كويتي . وتعمل الإدارة على تصفية هذا المركز فور تحسن أوضاع السوق . وقد بلغت الخسارة غير المحققة للعمليات الآجلة القائمة مبلغ 372,418 دينار كويتي في 31 يناير 2000 وبذلك إنخفضت الخسارة بمبلغ 168,288 دينار كويتي . ولا تتوقع الإدارة تحقق أي خسارة لمركز العمليات الآجلة حتى إستحقاقه بتاريخ 20 يوليو 2000 مما لن يترتب عليه إلتزام على المؤسسة تجاه صندوق الإدخار والتكافل الإجتماعي .

21. الأدوات المالية

تتعامل المؤسسة ضمن نشاطها الاعتيادي في بعض الأدوات المالية الأولية الممثلة في النقد والودائع والاستثمارات والمدينين والدائنين.

أسس تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية

– نقد وودائع لدى البنوك والمدينين والدائنين:

ان القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة نظرا لقصر مدة استحقاق هذه الادوات المالية فيما عدا أرصدة إعادة التأمين غير المتداولة حيث أنها غير خاضعة للفوائد وتاريخ إستحقاقها غير محدد.

– استثمارات :

ان القيمة العادلة للاستثمارات مبنية على أساس أسعار الأسواق السائدة أو تقديرات الادارة طبقا لأسس التقييم المقبولة.

مخاطر الائتمان وتذبذب أسعار الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر تذبذب في القيمة نتيجة لاحتمالات التذبذب في معدلات الفائدة بالسوق المصرفي كما تتعرض لمخاطر الائتمان المتمثلة في احتمال عدم قدرة أحد الأطراف التعاقدية على الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها.

وتعمل الإدارة على الحد من هذه المخاطر عن طريق التعامل مع الحكومات والجهات ذات المراكز المالية الجيدة وعدم تركيز استثماراتها.

22. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتلائم مع أرقام السنة الحالية.